

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون



الجلسة ٦٣١٣

الأربعاء ١٢ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٠/٣٥

نيويورك

الرئيس:	السيد سلام. (لبنان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد بانكين
	أوغندا السيد روغوندا
	البرازيل السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك السيد بارباليتش
	تركيا السيد أباكان
	الصين السيد دو شياو كونغ
	فرنسا السيد دو ريفيير
	غابون السيد إيسوزي نغونديت
	المكسيك السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد بارهام
	النمسا السيد إبنر
	نيجيريا السيد لولو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة أندرسن
	اليابان السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2010/234)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2010/234)

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسائل من ممثلي النرويج والصومال، يطلبان فيها دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة، أقترح، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين للاشتراك في النظر في البند دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناءً على دعوة من الرئيس، شغل ممثلي البلدين المذكورين آنفاً المقعدين المخصصين لهما في قاعة المجلس.

الرئيس: أرحب، باسم مجلس الأمن، بمعالي السيد عبد الرحمن إبراهيم، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الصيد والموارد البحرية الصومالي.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت إلى السيد عبد الله ولد أحمدو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال.

تقرر ذلك.

أدعو السيد ولد عبد الله إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وأود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من سعادة السيد بيدرو سيرانو، يطلب فيها دعوته، بصفتها الرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. إذا لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد بيدرو سيرانو.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد سيرانو إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

كما أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة، يطلب فيها دعوة سعادة السيد رمضان لعمامرة، مفوض السلام والأمن بمفوضية الاتحاد الأفريقي، للاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. وما لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لعمامرة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد لعمامرة إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2010/234، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الصومال.

الإسلامي والعديد من البلدان، لا سيما اليابان والنرويج والولايات المتحدة. إن هذا الدعم، والدعم المقدم من الآخرين، ضروري اليوم بنفس القدر من أجل نجاح مؤتمر إسطنبول.

ومتابعة لمؤتمر بروكسل، يجري تدريب المزيد من الجنود داخل الصومال وخارجه. ويشكّل التدريب المستمر في أوغندا عملية مشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، بتجهيز ٢ ٠٠٠ جندي على دفعتين. وفي ذلك السياق، يحتاج رئيس أركان الجيش الصومالي الجديد، وهو ضابط مخضرم يُكنّى له الجميع كل الاحترام، إلى دعم قوي لا يجرد من حكومته ويجب مساعدته على تنظيم عمله وقواته دون تدخل مفرط من الداخل أو من الخارج. كما يحتاج زملاؤه الذين يقودون قوات الشرطة إلى مساعدة مماثلة. وفي سياق التدريب، أود أن أضيف أنني ممتن لفرنسا لشروعها في القيام بأول عملية تدريبية مع جيوتي في العام الماضي.

وبالمثل، ينبغي تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي يبلغ قوامها الآن أقل من ٧ ٠٠٠ جندي ولا تزال بحاجة إلى الكثير من الكتائب، كما ينبغي مساعدتها في الوقت نفسه على الاضطلاع بواجباتها في حماية المؤسسات الاتحادية ومساعدة المحتاجين. ويمكن للمجتمع الدولي أن يساعد في مجال توفير المعدات ودفع المرتبات، لمدة سنة على الأقل، للقوات التي تم تدريبها بشكل سليم. وينبغي أن تساهم مذكرة التفاهم التي تم توقيعها مؤخرا بين الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومكتبي في نيروبي في تيسير تلك المهمة.

وعلى الصعيد السياسي، فإن الحكومة الاتحادية الانتقالية، بالرغم من عملها في ظل ظروف صعبة، ينبغي أن تُظهر القوة في الوحدة والتصميم في العمل والهدف

في هذه الجلسة، سوف يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد ولد عبد الله. وأعطى الكلمة الآن للسيد ولد عبد الله.

السيد ولد عبد الله (تكلم بالإنكليزية): في إحاطتي

الإعلامية الأولى بشأن الصومال التي قدمتها إلى هذا المجلس في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (انظر S/PV.5805)، اقترحت ثلاثة خيارات لمعالجة الحالة: العمل على النحو المعتاد أو الانسحاب التام من الصومال أو اتخاذ إجراءات سياسية وأمنية وإثباتية متزامنة. وأود، في ذلك الصدد، أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام ووكيل الأمين العام لين باسكو على تفهمهما ودعمهما المستمرين للصومال. وعلى وجه الخصوص، أرحب بأتهما واثقان أنه ينبغي، بل يمكن، للأمم المتحدة أن تخرج من الوضع الراهن لتحديث أثرا حقيقيا في مستقبل الصومال وتعزز صورة المنظمة في أفريقيا وخارجها.

إن أحد الأمثلة الهامة على الخيار الثالث هو مواصلة الأمين العام الحوار مع حكومة تركيا للاشتراك في عقد مؤتمر إسطنبول بشأن الصومال في الأسبوع القادم. وعلى الرغم من بعض التلميحات إلى أنه من السابق لأوانه عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى أو أن أوانه قد فات، وينبغي لنا جميعا أن ندرك أنه بعد سنوات من الفوضى، لن نجد الوقت المناسب أبدا في الصومال. ويجب علينا أن نعمل الآن.

يأتي مؤتمر إسطنبول بعد سنة من عقد الأمين العام مؤتمر بروكسل حيث تم التعهد بـ ٢١٣ مليون دولار لمساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية على إحراز تقدم في تعزيز أمنهما. وخلال مؤتمر بروكسل، استطاع الأمين العام الحصول على دعم قوي من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر

ذلك في حساب ضمان. ويمكن أن تستخدم السلطات الإيرادات التي يتم تحصيلها بعد موافقة الإدارة الصومالية والدولية على الحساب المذكور. وهذا النهج أفضل بالتأكيد للجميع من الوضع الحالي، حيث يبدو أن أموال التراخيص تُدفع لبعض الأفراد ولكنها تفشل في الوصول إلى السلطات الشرعية. وإنني أدعو إلى التفكير والعمل الجادين بشأن هذه المسألة.

وفي غضون ذلك، لا تزال الحالة الإنسانية داخل الصومال مروعة، بالرغم من العمل الجدير بالثناء الذي يضطلع به برنامج الأغذية العالمي والوكالات الأخرى، مما فيها منظمة الأمم المتحدة للطفولة. ولا يمكن، بل ولا ينبغي التسامح إزاء هذه الحالة. وفي الوقت ذاته، ينبغي ألا نتجاهل حقيقة أن استمرار الإفلات من العقاب يُوجِّع هذه المسألة. إن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان هما جزء من نفس المشكلة وينبغي التصدي لهما على نحو متزامن. ويشكّل تسليط مزيد من الضوء على الأزمة الإنسانية وأزمة حقوق الإنسان عنصرا أساسيا في المسيرة الطويلة نحو تحقيق السلام في الصومال. ويستطيع المجتمع الدولي تحقيق التكامل في سياساته وتعزيز النتائج التي يحرزها، وذلك بقيام جميع الوكالات الدولية بالعمل معا والتنسيق بين أفكارها وإجراءاتها.

وعلاوة على ذلك، فإنه بمجرد أن تقوم الحكومات ووكالات التنمية والرابطات التجارية والمنظمات غير الحكومية بالعمل معا، يمكنها أن تساعد على الابتعاد كثيرا عن الممارسات الماضية لإدارة الوضع القائم. وفي ذلك السياق، ينعقد مؤتمر إسطنبول في الوقت المناسب. فهو يبين للصوماليين وزعمائهم أنه يوجد حقيقة أشخاص وبلدان ومنظمات على أهبة الاستعداد للعمل معهم لتحقيق السلام والاستقرار، ويلتزمون بذلك. وأود أن أتقدم بالشكر مرة أخرى، مع الأمين العام، لحكومة تركيا على مبادرتها المهمة.

المشترك في سياساتها. وينبغي أن تحدد الأولويات لأعمالها، بالتركيز على الأعمال التي تُعد أساسية للسكان وترك الأعمال الأقل استعجالا. ويمكن للمجتمع الدولي، من جانبه، أن يقدم مساعدته بتنفيذ التزاماته، ولا سيما بتقديم الموارد التي تعهد بها. وينبغي أن يحدث وقف مؤقت في صرف الأرصدة والطاقة على الإستراتيجيات وخرائط الطريق من أجل السماح بإعادة النظر في إنجازاتها.

لقد نجحت الحكومة الاتحادية الانتقالية في الوصول إلى جماعات أخرى تلتزم بتحقيق السلام والاستقرار. وتم توقيع اتفاق مع أهل السنة والجماعة - وهي حركة دينية وحركة مقاومة رئيسية - يمكن أن يوفر مخططا لاتفاقات أخرى في المستقبل. وأود أن أعيد التأكيد هنا على أن الباب مفتوح أمام جميع الصوماليين الذين يرغبون في إنهاء المعاناة في بلدتهم.

كما تحظى مذكرة التفاهم الموقعة مع إدارة بونتلاند بشأن المسائل المتصلة بالقرصنة بأهمية كبيرة. وتشكّل القرصنة نشاطا إجراميا يضطلع به على نحو متزايد بعيدا عن الساحل الصومالي ويتم تشجيعه عن طريق دفع مبالغ هائلة من الفدية. وإن الوجود البحري الدولي - عملية أطلنطا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وقوات بحرية وطنية أخرى - قد عمل بالتأكيد على ردع بعض القرصنة، ونجح في القبض على آخرين، ونرحب به كثيرا. ومع ذلك، يوجد اتفاق في الآراء على أنه من الممكن القيام بأكثر من ذلك.

أولا، من الضروري أن ندعم ونقوي ونمكّن الحكومة الاتحادية الانتقالية والسلطات الأخرى، ولا سيما عن طريق وضع أنظمة لعمالة الشباب في المجتمعات المحلية المتضررة. ثانيا، كما ينبغي أن ننظر في اتخاذ مبادرة جديدة. وينبغي للبلدان التي تمارس الصيد في المياه الصومالية أن توافق على دفع رسوم ترخيص، مع وضع الإيرادات المتأتية من

الحكومة بأسلوب عملي، وفي الوقت نفسه مطالبته بالعمل بفعالية. ومن جهة أخرى، فإن تلك البلدان والأفراد الذين يتصرفون كمندوبي مبيعات يعرضون مؤتمرات السلام على كل بلد في حالة نزاع، بما في ذلك الصومال، ليس بوسعهم سوى الإضرار بأفاق السلام والاستقرار، وذلك عن طريق تخريض المتطرفين في جميع أنحاء العالم على أن يكونوا أكثر تطرفاً ومنحهم حق النقض فيما يخص مستقبل الشعوب.

إن مؤتمر إسطنبول يوفر لنا فرصة استثنائية لإظهار أن الصومال لديه أصدقاء حقيقيون على استعداد للمساعدة. وفي هذا العام، عندما يحتفل البلد بالذكرى السنوية الخمسين للاستقلال، يكون في أمس الحاجة إلى دعم الأمين العام، وحكومة تركيا، ومجلس الأمن بأسره، وترحب الحكومة والشعب الصومالي والمنطقة بذلك جداً.

الرئيس: أشكر السيد ولد عبد الله على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد عبد الرحمن إبراهيم، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير مصائد الأسماك والموارد البحرية في الصومال.

السيد إبراهيم (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناني العميق لكم، السيد الرئيس، على تمكيننا من المشاركة في هذه المناقشة حول الحالة في الصومال. وأود أيضاً أن أهنئكم على تسلّم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر.

ويتحتم على حكومتي وشعبي توجيه الشكر إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على دعمه الثابت لجهود الصومال في سبيل تحقيق السلام والمصالحة. إن حكومة الصومال الاتحادية الانتقالية، على الرغم من التحديات الهائلة التي تواجهها، لا تزال توفر القيادة والحكمة المطلوبتين للنهوض بالسلام والاستقرار في البلد.

وكما بيّنت آنفاً، أقول دائماً إن عملية السلام تستند إلى ثلاث ركائز مترابطة، وهي: المصالحة والأمن والتنمية. وينبغي تناولها بصورة متزامنة. وفي تلك المحالات الثلاثة، من المعترف به على نطاق واسع أن أحد الأصول الرئيسية للصومال يتمثل في مجتمعها التجاري النشط، داخل البلاد وخارجها على حد سواء. ويمكن أن يشكل ذلك المجتمع قوة لتحقيق ما هو أفضل، وينبغي أن نساعد على العمل بشكل بناء. وسيوفر مؤتمر إسطنبول فرصة استثنائية للقيام بذلك.

ويشكل المؤتمر، أولاً وقبل كل شيء، عرضاً للتضامن السياسي مع الشعب الصومالي، الذي يعاني الكثير والذي يقع رهينة بواسطة مختلف الجماعات والأفراد. كما يبعث المؤتمر برسالة أمل إلى الصوماليين بأنهم ليسوا وحدهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المؤتمر يتناول المسائل الأمنية والتهديدات العالمية، بما في ذلك القرصنة، سيوفر أيضاً منهاجاً للقطاع الخاص الصومالي، والأعمال التجارية الدولية والحكومات من أجل إطلاق مبادرات جديدة للتعمير وإيجاد فرص العمل.

تلك بالفعل تحديات كبيرة، مع أنه يمكن التغلب عليها باتخاذ الإجراءات المناسبة. ونستطيع أن نبدأ، عن طريق الشركات العامة والخاصة، في إحداث تغيير في تصور الصوماليين وصورهم على الصعيد الدولي، وبالتالي في حياة الشعب الصومالي. ويمكننا هنا أن نعيد التأكيد على أننا إذا أردنا إجراء تغيير حاسم، فلا يوجد بديل سوى نقل المجتمع الدولي إلى مقديشو لكي يكون قريباً من الضحايا. إن التحكم عن بعد من نيروبي لن يؤدي إلى إحراز التقدم.

وإذا لم نقدم الآن الالتزامات ولم نتخذ الإجراءات الصحيحة في الصومال، فإن الوضع سيدفعنا إلى ذلك إما عاجلاً أو آجلاً وبتكلفة أعلى بكثير. ويتمثل أحد أكثر الإجراءات الفعالة التي يمكن أن نتخذها في الصومال في دعم

وفي إطار المحاولة المستمرة من حكومتي للاتصال بالصوماليين الذين ظلوا خارج عملية جيبوتي للسلام، وقّعت الحكومة بتاريخ ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠ في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا اتفاق تعاون بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وأهل السنّة والجماعة. وينص هذا الاتفاق، في جملة أمور هامة أخرى، على ضم قوات الحكومة وقوات أهل السنّة والجماعة معاً لمواجهة تهديدات المتمردين. علاوة على ذلك، تعمل الحكومة على تنفيذ معظم الأحكام التي تم التوافق عليها في الاتفاق.

ونجحت الحكومة سلمياً في تحقيق الاستقرار في مناطق معينة داخل البلد. وتمكنت من التوسط بين زعماء الإدارة الإقليمية في غالمودوغ الواقعة وسط الصومال، وإقناعهم بتسوية خلافاتهم ومسائل خلافية أخرى بطريقة سلمية. وعقب هذه الوساطة، وقّع زعماء الإدارة الإقليمية في غالمودوغ، وبحضور رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية، اتفاقاً أنهى خلافاتهم بنجاح عن طريق التسويات والتنازلات.

ومن خلال الجهود التي تبذلها حكومتي لتحسين الحالة الأمنية في البلد، تمكنت من إعادة تنظيم القوات المسلحة. وتم دمج المليشيات الخاصة والقوات الحكومية، وهي الآن جزء من الجيش الوطني الصومالي. وأحدثت الحكومة التغييرات اللازمة في قيادة قوات الأمن الوطنية الصومالية، لإجراء تحول سريع في قيادة هذه القوات والسيطرة عليها. وبالمثل، عينت الحكومة مؤخراً نائب قائد الجيش الوطني الصومالي كجزء من الاتفاق مع أهل السنّة والجماعة.

إن هذه القوات المعاد إدماجها مؤخراً تتحمل واجباتها الوطنية. القوات الحكومية حققت مكاسب على الأرض مؤخراً، فأدى ذلك إلى طرد الشباب من بعض معانقهم في مقديشو، وهي تحديداً هودان وهولوداغ،

بيد أن التزام الحكومة بالسلام والحوار وتصميمها على إعادة بناء البلد الذي مزقته أزمة طال أمدها تعوقهما مجموعة من الإرهابيين الذين لديهم صلات بالقاعدة. ومع ذلك، سوف تواصل الحكومة بدعم من المجتمع الدولي العمل المنسق والحسن التوقيت والمستدام بغرض مواجهة المتمردين وتحقيق السلام والأمن الدائمين في البلد بأسره. وخطوة المتمردين للإطاحة بحكومة الوحدة الوطنية وللمحاولة العمل على زعزعة الاستقرار وإحداث الفوضى في البلد تم إحباطها.

إن ما نشهده في الصومال الآن، عقب نجاح الجهود لتنفيذ عملية جيبوتي للسلام، هو عملية سياسية شاملة تخطى بدعم واسع النطاق. فرئيس البلد ورئيس البرلمان وجميع أعضاء البرلمان ورئيس الوزراء وحكومته يعملون جميعاً في مقديشو. ويسعدني أن أؤكد من جديد لمجلس الأمن أن حكومة الوحدة الوطنية في الصومال نجحت في ممارسة ولايتها بقدر كبير من المسؤولية والتفاني. إنها تعتنق مبدأ القيادة الجماعية ونجحت في تبديد أي شيء يحتمل أن يتسبب باختلافات ويقوض التماسك والوحدة في ما بين أعضاء الحكومة من جانب، وبين الحكومة والبرلمان من جانب آخر. والنقاش الجاري حالياً بين أعضاء البرلمان الاتحادي الانتقالي يجب ألاّ يعتبر شجاراً. إنه ممارسة للديمقراطية المتعشة من جديد في الصومال، ونثق بأنه سيعزز مؤسساتنا الوطنية ويحافظ على شرعيتها السياسية.

لقد خطى الصومال في ظل القيادة الحالية للحكومة الاتحادية الانتقالية خطوات كبيرة صوب المصالحة. فثمة أعضاء مهمون في حزب الإسلام يؤيدون جهود الحكومة ويقبلون دعم الحكومة وانضموا إليها. إلى جانب ذلك، عمد بعض زعماء الشباب البارزين ومقاتليهم إلى نبذ العنف علناً، وأدانوا الجرائم التي ارتكبتها المتطرفون الأصوليون وقرروا بالتالي اللجوء إلى الحكومة.

وبالنسبة لعملية وضع الدستور، شرعت الحكومة مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة ببناء قدرة المؤسسات التي ستشارك في إعداد مشروع الدستور. وقد أدى الأعضاء الجدد في لجنة الدستور الاتحادي المستقلة اليمين. ويجري حالياً تبادل الأفكار بين مختلف أصحاب المصلحة بشأن عملية وضع الدستور.

ومن بين الأولويات الأخرى التي حددها الحكومة لإيجاد حل دائم للأزمة تقديم المساعدة الإنسانية للمحتاجين والمشردين داخلياً؛ وصياغة استراتيجية شاملة للأمن الوطني تمكن الحكومة من أداء وظائفها بفعالية أكبر في خضم التهديدات الأمنية التي تثيرها المجموعات الإرهابية الدولية؛ وتوطيد الحكم الرشيد والمساءلة والشفافية والعدالة في مؤسسات الدولة؛ وتعمير الهياكل الأساسية للبلد التي تكفل الانتعاش الاقتصادي المستدام؛ ووضع مشاريع بديلة لكسب الرزق للمجموعات السكانية في المناطق الساحلية والمناطق الأخرى بغية إقناع الشباب بالعدول عن القرصنة والأنشطة الإجرامية الأخرى، وهو ما نوليّه أهمية بالغة؛ وتعزيز العلاقات الطيبة والتفاهم والتعاون فيما بين بلدان المنطقة.

وإنني أهيّب بمجلس الأمن أن يتصرف، لأننا في الصومال نعول عليه بالفعل. ونحن نشكره على دعمه الثابت. وعلى مدى العقدين الماضيين شهدنا التقارير والبعثات والبيانات والتقييمات وفرض الحظر وكثرة من المؤتمرات بشأن الحالة في الصومال. وإننا نؤمن بأن الوقت قد حان لإجراء تحول نمطي بحيث ينظر إلى الحالة بصورة مختلفة. ونعتقد بأنه في حال وجود تعاون ذي مغزى في القطاع الأمني، سنكون في وضع أمثل للحديث عن التقدم وتحقيقه في مجالات أخرى، مثل المساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان ومنع القرصنة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

والطريق المؤدية إلى أسواق باكارا، المعروفة أيضاً بطريق دابكا المشهورة جداً. وهذا الهجوم الناجح الذي شنته قواتنا ضد الأصوليين المتطرفين ولّد تفاؤلاً حذراً في صفوف قواتنا وشكّل ارتياحاً في صفوف قوات بعثة الاتحاد الأفريقي التي كانت تتعرض لهجمات متواصلة من تلك المناطق.

والاجتماع الدولي منخرط انخراطاً جاداً في تدريب قوات الأمن داخل الصومال، وأوغندا، والبلدان المجاورة. ونشكر أيضاً جزيل الشكر الحكومة الفرنسية التي شاركت في ذلك التدريب. ولئن نقدر جهود أوغندا والبلدان المجاورة الأخرى في ما يتعلق ببرامج التدريب هذه ونشيد بها، لكننا نعتقد أن قواتنا تكون أكثر فعالية لو يجري التدريب داخل البلد. ورغم الانخراط الجاد لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإسهامها في تحقيق السلام والاستقرار في الصومال، نعتقد أن هناك حاجة إلى نشر من تبقى من العديد المتفق عليهم البالغ عددهم ٨٠٠٠ من حفظة السلام التابعين للبعثة. ونعتقد كذلك أن نشر قوات كافية من الأمم المتحدة لحفظ السلام تكون لديها ولاية وقواعد اشتباك واضحة وذات صلة سيسهم في استقرار الصومال ويجعل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أكثر فعالية.

وتؤمن حكومتي بأن السلام والاستقرار والأمن أمور تتلازم مع أية تنمية اجتماعية واقتصادية مفيدة، فضلاً عن إيصال المساعدة الإنسانية. ولو انتشر حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة لأمكنهم تحقيق ذلك بمساعدة من الحكومة وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي. علاوة على ذلك، ترحب حكومتي بنشر قوات لواء الاحتياط لأفريقيا الشرقية من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. لقد زار قادة عسكريون من هذا اللواء مؤخراً مقديشو لإجراء تقييمات. ونحن نؤمن بأن انتشارها سيحسن بالتأكيد حالة الأمن في البلد وسيسهم في تعمير بعض الهياكل الأساسية الحيوية.

لقد أعلن العام ٢٠١٠ عام السلام والأمن في أفريقيا. وتحل فيه الذكرى الخمسون لنيل الصومال استقلاله. وما من شيء يرمز إلى نجاح العديد من الأنشطة والجهود المتزايدة التي اضطلع بها الاتحاد الأفريقي خلال هذا العام بقدر ما يرمز إليه التقدم الحاسم في الصومال في تعزيز السلام والمصالحة من خلال الاستعادة الكاملة لسلطة الدولة على كل أراضيها وقدرة مؤسساتها على ممارسة حقوقها السيادية.

وما من شيء يمكن أن يكون أكثر جدوى للشراكات الابتكارية بين أفريقيا والأمم المتحدة، وكذلك للشراكات بين أفريقيا والبلدان والمنظمات ذات الصلة، من التعزيز الكبير للقدرات التشغيلية والتآزر الفعال فيما بين جميع الأطراف الفاعلة والعوامل الساعية إلى مواجهة التحديات الناجمة عن الحالة في الصومال وأثرها الدائم على السلم والأمن الدوليين.

وفي حقيقة الأمر أن التطورات التي شهدتها الأشهر الأولى من هذا العام تشير عموماً إلى الاتجاه الإيجابي نحو تحقيق الأهداف التي يكفل المجتمع الدولي بلوغها من خلال تأمين الدعم للعمل الجاري لحكومة الصومال الاتحادية الانتقالية بقيادة الرئيس شريف شيخ أحمد، والعمل المحفوف بالمخاطر بشكل خاص، ولكن الضروري والمهم، الذي يضلع به حفظة السلام الشجعان من بوروندي وأوغندا المنتشرون ضمن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

إن الاتفاق الموقع في ١٥ آذار/مارس بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وحركة أهل السنة والجماعة في مقر مفوضية الاتحاد الأفريقي يمكن اعتباره بحق معلماً بارزاً على طريق التغيرات الاستراتيجية التي تشهدها الحالة في الصومال. والاتفاق بطابعه ونطاقه يحمل إمكانات كبيرة على المستويات السياسي والعسكري والإقليمي وفيما يتعلق بالتأثير على الدينامية الاجتماعية والدينية والثقافية في البلد.

أخيراً، أود أن أتقدم رسمياً إلى أعضاء الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالتماس من أجل اتخاذ قرار عاجل لا لبس فيه بدعم حكومة الصومال لكي تتمكن من خدمة الشعب الصومالي بفعالية. ولا يسعني إلا أن أكرر القول إن أي تدابير مساعدة ضئيلة ومتردة ومتسمة بالفتور والتأجيل المطول لن تؤدي إلا إلى زيادة تشدد المتطرفين والعناصر الشديدة التعصب، وأن العكس صحيح. وقد يقول المرء إن الحالة في الصومال تحفل بالتحديات والأخطار، ولكنها تنطوي أيضاً على فرص هائلة. وإننا نرى أن الفرص في الصومال تفوق الأخطار بقدر كبير جداً. وإننا نأمل ونصلي من أجل تحقيق زخم جديد.

وفي ذلك الصدد، أود أن أطلب مع الاحترام إصدار تقرير الأمين العام في المستقبل قبل مناقشة الحالة في الصومال بوقت مناسب، لإتاحة وقت كاف لجميع أصحاب المصلحة لإجراء المناقشات والمشاورات على أوسع نطاق ممكن في إطار البحث عن حلول للتحديات التي يواجهها الصومال، وتواجهها المنطقة والمجتمع الدولي في واقع الأمر.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد رمضان لعمامرة، مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي.

السيد لعمامرة (تكلم بالفرنسية): يشرفني ويسعدني أن أتكلم أمام المجلس بالنيابة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومن دواعي سعادتي الغامرة أن أفعل ذلك والمجلس برئاسة لبنان، البلد الشقيق الذي يسهم أبناؤه إسهاماً نوعياً في الدينامية الاقتصادية للعديد من البلدان الأفريقية، فيدمغون بعقريتهم التبادل الواعد بين أفريقيا والعالم العربي. إنني أشكركم، السيد الرئيس، على دعوتي للمشاركة في هذه المناقشة حول تطورات الحالة في الصومال، البلد المنتمي للمجموعتين الأفريقية والعربية والذي ينخرط المجتمع الدولي بأسره في العمل من أجل إخراجه من الأزمة.

الدوليين؛ ومؤتمر إسطنبول المقبل، هي كلها خطوات طيبة لما لها من أهمية وفائدة. كما أن الأنشطة الموازية بشأن مسألة القرصنة البحرية هي أيضا جزء من هذا السياق ذاته بقدر ما يجب أن يركز توافق الآراء الدولي الآخذ في النشوء على إزالة الأسباب الأساسية للقرصنة، وكذلك على التنسيق الملائم بين القوات البحرية الكبيرة المنتشرة في أعالي البحار والقوات الأخرى المجهزة جيدا بدورها بالقدرة على العمل والردع. ويجب تزويد بعثة الاتحاد الأفريقي بهذه القدرة ليتسنى لها مكافحة القرصنة والإرهاب في جميع أنحاء منطقة نشاطها، بما في ذلك الحيز البحري للصومال.

الصومال يقف أمام مفترق طرق في الوقت الذي يحتفل فيه بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الدولة في هذا العام. وقد أنجز المجتمع الدولي والصوماليون أنفسهم الكثير؛ وما زالت هناك أشياء كثيرة بنفس القدر يتعين عملها. وتعزيز السلام والأمن والمصالحة في الصومال مستمر، وإن كان مع بعض النقص في التنفيذ وعدم بلوغ الأهداف بالكامل. غير أنه لا بد لنا من البناء على ما أحرز من تقدم وما تحقّق من نتائج وفتح آفاق جديدة أمام دور المجتمع الدولي، وبخاصة دور الأمم المتحدة، في الصومال وحوله. وستكون إعادة مرافق الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى مقديشو خطوة هامة في ذلك الاتجاه.

والاتحاد الأفريقي، من جانبه، سيواصل تشاطر رؤيته وتقديم إسهامه لزيادة فعالية إجراءاتنا المشتركة وتعزيز مصداقية التزاماتنا عبر تحقيق نتائج ملموسة تلي توقعات الشعب الصومالي وتخدم الأهداف الشاملة المعرضة للخطر في الحالة في الصومال.

الرئيس: أشكر السيد رمضان لعمامرة على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

إن الآثار الإيجابية للمساهمات المتعددة الأنواع من جانب المجتمع الدولي، مع أنها بطيئة وما زالت قاصرة قياسا بالحاجات الاحتياجات وحجمها، بدأت تظهر بشكل ملموس على المؤسسات الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وإن البرامج والمشاريع التي ستقود بمروء الوقت إلى تغيير أساسي في المشهد السياسي والأمني للصومال يجري حاليا إنشاؤها أو تنفيذها.

وفي هذا الصدد يجب إعطاء أولوية عالية للتدريب النوعي للقوات الأمنية الصومالية وتزويدها بمعدات صالحة لتأدية مهامها وإدارة موحدة لعملياتها وللتطور الوظيفي لأفرادها. وفي الوقت ذاته، يجب العمل بمهمة على توحيد المعايير اللوجستية والتنفيذية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ولظروف خدمة أفرادها لكفالة أن لا يتأخر تغيير مركزها إلى قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة دونما داع لأسباب فنية.

والحالة في الصومال تستدعي وضع استراتيجيات شاملة متفق عليها لكي تكون جميع الإسهامات مكاملة ومعززة بعضها لبعض. وينبغي لهذه الاستراتيجيات أن تولى المسائل الأمنية في السياق الحالي للصومال الأهمية التي تستحقها، كما يجب أن تتضمن إعادة بناء الدولة ومؤسساتها وأدواتها الإدارية، وكذلك استئناف العمل الإنساني وتنفيذ المشاريع الإنمائية.

ويجب زيادة حشد الدعم لكل هذه الأغراض. ومتابعة مؤتمر بروكسل للمانحين والاجتماعان اللذان عقدهما فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال في جدة والقاهرة بتيسير من الممثل الخاص للأمين العام، صديقي أحمد ولد عبد الله، الذي أود أن أشيد به إشادة يستحقها لكل ما يقوم به؛ واجتماعات أديس أبابا الدورية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات والشركاء

١٥ شهرا في الفترة الانتقالية وفقا لما هو محدد في اتفاق جيبوتي. وثمة مهام انتقالية هامة لم يتم الانتهاء منها بعد. ومن المهم بشكل حاسم أن تضاعف جميع الأطراف جهودها لإحراز تقدم أكبر باتجاه تحقيق الاستقرار والسلام في الصومال.

ما زال انعدام الاستقرار في الصومال يترك تأثيرا مزعزعا للاستقرار في المنطقة وفيما وراءها. ويشكل المتطرفون الصوماليون تهديدا خطيرا لبلدان كثيرة، بما في ذلك المملكة المتحدة. وقد شهدنا صلات وثيقة بين الإرهابيين في اليمن والصومال. إن انعدام الاستقرار في الصومال يعوق التعاون في المنطقة بشأن المجالات ذات الاهتمام المشترك ويرسخ الريبة بدلا من الحوار. ومن شأن إحراز التقدم نحو تحقيق السلام والاستقرار في الصومال أن يسمح للمنطقة بتعزيز التعاون بشأن التنمية الاقتصادية التي هي في أمس الحاجة إليها.

إن شعب الصومال ذاته هو الذي يعاني من أخطر الآثار. وهم يعانون منذ فترة طويلة جدا. والحالة الإنسانية مريعة ومستمرة في التدهور. ومما يزيد من تفاقم المشكلة الهجمات على مجتمعات المعونات وازدياد الظروف الأمنية سوءا والتهديدات من قبل حركة الشباب، والتي دفعت برنامج الأغذية العالمي إلى تعليق عملياته. ونأمل أن يتمكن البرنامج من استئناف أعماله على نحو آمن في أقرب وقت ممكن لإيصال المعونات التي تشتد الحاجة إليها.

والمملكة المتحدة ملتزمة بدعم الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي. وفي العام الماضي ساهمت المملكة المتحدة بأكثر من ١٥ مليون جنيه استرليني لدعم البعثة و ١١,٥ مليون جنيه استرليني في صورة معونات إنسانية و ٢٦ مليون جنيه استرليني في

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بالنائب الأول لرئيس الوزراء إبراهيم والمفوض لعمامرة في المجلس في هذا الصباح وأشكرهما شكرا جزيلا حقا على إحاطتهما الإعلاميتين. وأشكر أيضا السيد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية. ونقدر كثيرا الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام وفريقه وجميع هيئات الأمم المتحدة العاملة في الصومال.

غير أنني أود أن أسجل خيبة أملنا من أن تقرير الأمين العام (S/2010/234) قد صدر في غضون أقل من ٢٤ ساعة من بدء هذه الجلسة؛ وقد أشار نائب رئيس الوزراء إبراهيم إلى نفس هذه النقطة أيضا. الحالة في الصومال واحدة من أعقد القضايا في جدول أعمال مجلس الأمن، وإن صدور التقارير متأخرة لا يساعد أبدا أعضاء المجلس في تكوين رأي مدروس.

ما زالت الحالة في الصومال تثير قلقا بالغاً في ظل ازدياد الحالة الإنسانية سوءا واستمرار عدم الاستقرار. وندين بشدة الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة، وبخاصة حركة الشباب، على الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وعلى الشعب الصومالي. ونؤكد مجددا دعمنا للحكومة الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي. وأشيد بصفة خاصة بأوغندا وبوروندي لالتزامهما المستمر بهذه العملية الصعبة.

لقد أحرز تقدم هام بشأن عدد من العناصر خلال الشهور القليلة الماضية، وهو ما أبرزه بعض المتكلمين السابقين. ونرحب بتوقيع اتفاق مع حركة أهل السنة والجماعة في آذار/مارس باعتباره خطوة هامة إلى الأمام على صعيد المصالحة السياسية. ولكن وكما يبرز تقرير الأمين العام، ما زالت الحالة هشة. ولم يتبق أمامنا الآن سوى

السلام في الصومال. إن الوقت يمر بسرعة ونحن نخاطر بإضاعة الفرصة النادرة التي أتاحتها اتفاق جيبوتي.

السيدة أندرسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثل الخاص ولد عبد الله على إحاطته الإعلامية الثرية بالمعلومات. وأود كذلك أن أرحب بحضور نائب رئيس الوزراء الصومالي إبراهيم ووزير البيئة الصومالي حمزة في مجلس الأمن وأن أشيد بتفانيهما من أجل شعب الصومال. وأود أيضا أن أرحب في المجلس بالسيد رمضان لعامرة، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن وأن أعرب عن تقديرنا للعمل الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي في الصومال.

لا تزال الولايات المتحدة تنظر إلى الحالة في الصومال ببالغ القلق. ويعتمد استقرار الصومال على الحكم الفعال المستند إلى عملية حوار سياسي شاملة. وبالتالي، نؤكد على دعمنا لعملية سلام جيبوتي. وتثني الولايات المتحدة على الحكومة الاتحادية الانتقالية لجهودها الأخيرة التي بذلتها لبناء الدعم السياسي وتحقيق الاستقرار ونشجع الحكومة الاتحادية الانتقالية على مضاعفة تلك الجهود.

وينبغي أن تبقى عملية سلام جيبوتي موضع التركيز الرئيسي. ونحث الجماعات المعنية بالسلام كافة على أن تأتي إلى طاولة المفاوضات. والاتفاق مع أهل السنة والجماعة خطوة نحو تحقيق هذا الهدف. ونرحب ببذل جهود مماثلة متواصلة لتوسيع رسالة الحكومة الاتحادية الانتقالية للاستقرار والمسؤولية والاشتمالية. ونرحب أيضا بمذكرة التفاهم الأخيرة التي وقعت إدارة بونتلاند بشأن التعاون في مكافحة القرصنة.

وتشجعنا بالمثل من التقدم الذي أحرزته الحكومة الاتحادية الانتقالية في صياغة دستور جديد ومن الجهود التي تبذلها لافتتاح مدارس جديدة وتحسين المستشفيات وترميم

صورة مساعدة إنمائية. ويعادل ذلك تقريبا في مجموعه ما يزيد على ٦٠ مليون دولار.

وبخصوص القرصنة، فإن المملكة المتحدة تؤدي دورا هاما في عملية أطلنطا التي ينفذها الاتحاد الأوروبي ونندعم تماما، بالطبع، مهمة التدريب التي ينفذها الاتحاد حاليا في أوغندا.

وبالتطلع إلى المستقبل، فإنني سأتطرق إلى ثلاث نقاط. أولا، إننا بحاجة إلى أن تقود الأمم المتحدة جهودنا في الصومال بقوة. ونرحب باعترام الأمين العام استعراض دور الأمم المتحدة. وينتظر أن يؤدي ذلك إلى عملية أكثر دينامية في نيروبي ووجود أكبر في مقديشو، حسما أشار كل من الممثل الخاص ولد عبد الله والمفوض لعامرة في هذا الصباح. ونحن لا نهون من الصعوبات ولكننا بحاجة إلى أن تعمل جميع أجزاء الأمم المتحدة بطريقة متكاملة لتنفيذ استراتيجية واحدة.

ثانيا، لا يمكن للأمم المتحدة أن تعمل بمفردها، ومن ثم يتعين على المجتمع الدولي حشد جهوده مجددا لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية الانتقالية. وننتقل إلى مؤتمر إسطنبول بشأن الصومال المقرر عقده في ٢٢ أيار/مايو، والذي نأمل أن يظهر استمرار دعم المجتمع الدولي للحكومة الاتحادية الانتقالية ولقيادة الأمم المتحدة في الصومال.

ثالثا، إن مستقبل السلام في النهاية بيد الشعب الصومالي. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته الحكومة الاتحادية الانتقالية خلال الشهور القليلة الماضية. ونحثها على مواصلة وتكثيف جهودها بشأن الحوار والمصالحة والحكم وإصلاح القطاع الأمني. وندعو جميع الأطراف إلى دعم عملية جيبوتي للسلام دعما كاملا والمشاركة في الجهود الرامية إلى إحلال

إن دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مسألة أساسية بالنسبة لاستراتيجيتنا لتحقيق الاستقرار في مقديشو ودعم عملية السلام الصومالية. وتقوم بعثة الاتحاد الأفريقي بحماية المنشآت الرئيسية في مقديشو، وتتيح المجال السياسي لعملية المصالحة بقيادة صومالية، وتوفير الأمن حتى يمكن إيصال المساعدات الإنسانية. ونشيد بأوغندا وبوروندي على مساهمتهما السخية بقوات عسكرية في بعثة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك إضافة كتيبة أوغندية رابعة في الفترة الأخيرة، ليصل عديدها الآن ٢٠٠ ٦ فرد، مما يقرب من قوام القوة المأذون به وهو ٨٠٠٠ فرد. ونشجع الدول الأخرى على تقديم مساهمات إضافية.

وتؤيد الولايات المتحدة بقوة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من خلال تمويل رزمة من الدعم اللوجستي. ومنذ أن نشرت بعثة الاتحاد الأفريقي لأول مرة في عام ٢٠٠٧، خصصت الولايات المتحدة ١٧٤ مليون دولار للدعم اللوجستي والمعدات وتدريب قوات البعثة قبل انتشارها. ولدى كل من القوات الأمنية للحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي احتياجات ملحة من المعدات والتدريب تتطلب دعم المانحين. ويستطيع المجتمع الدولي أن يعرب عن امتنانه للبلدان المساهمة بقوات عسكرية بتنفيذ الالتزامات التي قطعها في مؤتمر المانحين المعقود في بروكسل، بما في ذلك التعهدات ببناء قوات الأمن الوطنية وقوة الشرطة الصومالية ولجنة الأمن القومي.

إن الولايات المتحدة على استعداد للقيام بنصيبها بتوفير التدريب السابق للانتشار وتقديم المعدات للبلدان الراغبة في المساهمة بقوات عسكرية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتواصل الولايات المتحدة أيضا دعم تطوير قوة أمنية وطنية محترفة وفعالة.

مراكز الشرطة. ويجب على الحكومة الاتحادية الانتقالية أن تسعى جاهدة لإحراز مزيد من التقدم في جدول أعمالها الاتحادي والانتقالي بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية والعمل على بناء قوة شرطة متكاملة، وتوسيع العملية التشاورية الدستورية، وإقامة التحالفات وتقديم الدعم السياسي للمناطق. ويحدونا الأمل أن تركز أيضا على الأهداف الهامة الأخرى مثل توسيع جمع الإيرادات، وكفالة دفع رواتب القوات الأمنية وإتاحة فرص العمالة للشباب التي تعطيهم بدائل دائمة عن التطرف والأعمال العسكرية.

وتؤيد الولايات المتحدة مؤتمر الأمم المتحدة الإنمائي القادم المعني بالصومال والمقرر عقده في إسطنبول في أيار/مايو بمشاركة الصوماليين في الشتات. ونشيد بالحكومة التركية على قيادتها بشأن هذه المسائل الحيوية ونأمل أن يفضي هذا المؤتمر إلى استثمارات حاسمة في البنية التحتية والمشاريع الأخرى التي من شأنها أن توفر للشعب الصومالي العمالة بقيادة صومالية والخيارات التدريبية.

وبمزيد من الأمن يمكن للحكومة الاتحادية الانتقالية أن تحرز المزيد من المكاسب. وما زال المخربون يعملون على زعزعة استقرار الصومال وتعريض مستقبله للخطر. ومؤخرا قامت لجنة الجزاءات المفروضة على الصومال بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) المتعلق بالصومال بوضع قائمة بعدد من هؤلاء المخربين لفرض جزاءات محددة الأهداف عليهم، بما فيهم حركة الشباب وبعض قادتها. ونهيب بجميع الدول الأعضاء أن تنفذ بفعالية تجميد الأصول وحظر السفر وأن تفرض حظرا محددًا على توريد الأسلحة إلى الأشخاص المدرجة أسماؤهم في القائمة وإلى حركة الشباب. ونحث أيضا جميع الدول الأعضاء على كفالة تنفيذ الحظر الإقليمي المحدد على توريد الأسلحة تنفيذًا كاملاً.

الغذائي ومن معدلات سوء التغذية الحاد. وإن انعدام الأمن والاستقرار يزيد الحالة الإنسانية سوءاً.

وتلتزم الولايات المتحدة بتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الصومالي. وندين قيام حركة الشباب وجماعات العنف المتطرفة الأخرى بمنع وصول المعونة إلى أكثر من مليون صومالي. والحالة الأمنية المتدهورة في شمال ووسط الصومال أخذت تمتد بصورة مطردة إلى المناطق التي يمكن أن تعمل فيها فرق المعونة الإنسانية. وإن الهجمات المحددة الأهداف على عمال المساعدة ومنشآت الأمم المتحدة عرقلت المساعي الرامية إلى توفير المعونة الإنسانية لإنقاذ الأرواح. وندعو جميع الأطراف إلى كفالة إيصال المساعدة الإنسانية دون عراقيل. ومن ناحيتنا، قدمت الولايات المتحدة أكثر من ١٥٠ مليون دولار في شكل مساعدات غذائية وغير غذائية عاجلة في عام ٢٠٠٩ لتلبية احتياجات الشعب الصومالي في مجالات الصحة والتغذية والحماية والمياه والصرف الصحي والنظافة.

والولايات المتحدة ملتزمة بترسيخ السلام والاستقرار في الصومال، من أجل الشعب الصومالي والمنطقة والعالم. ونشجع الحكومة الاتحادية الانتقالية على المحافظة على زخمها وعلى مواصلة السير بخطى ثابتة صوب مستقبل السلام والازدهار الذي يستحقه الصومال.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن

أرحب بسعادة السيد عبد الرحمن إبراهيم، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الصيد والموارد البحرية في الصومال - وأعرب أيضاً عن شكرنا للسيد أحمد ولد - عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام للصومال، على عرضه تقرير الأمين العام (S/2010/234). وأرحب كذلك بالسيد لعمامرة، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن.

ويجب على المجتمع الدولي أن يبحث عن طرق لتحقيق المزيد من التأثير داخل الصومال بصورة آمنة. ونؤيد خطط مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال للمضي قدماً في إحراز المزيد من الأثر في الصومال، مما يجعلنا نؤمن بأنه سيساعد الحكومة الاتحادية الانتقالية على إحراز المزيد من التقدم.

إن التقارير عن تجنيد واستخدام الأطفال بصورة متواترة كجنود في الصومال تثير الجزع وتسبب شديد القلق. وتدين الولايات المتحدة بقوة استغلال الأطفال من قبل هذه الجماعات لتنفيذ جداول أعمالها بالعنف وندعو جميع الأطراف إلى إطلاق سراح الأطفال فوراً من صفوفها وإتاحة إعادة إدماجهم بصورة مناسبة في الحياة المدنية. ويجب احترام الحريات المدنية الأساسية مثل حرية التعبير. ولقد كان اغتيال الشيخ نور محمد أبكي مؤخراً، وهو صحفي مخضرم على امتداد ٣٠ عاماً قتل في الصومال هذا الشهر، وصمة عار مأساوية. وتدين الولايات المتحدة هذه الجريمة بأشد لهجة.

وندين أيضاً تحرك حركة الشباب في الفترة الأخيرة لتقييد حرية التعبير بإصدار الأوامر لمخطات الإذاعة بوقف بث الأخبار والموسيقى. فهذه التحركات تثبت زيادة العزلة التي يعاني منها مخربو الصومال الذين يعرفون أن الحوار السياسي الشفاف عبر موجات الأثير يمكن أن يقضي على الدعم الضئيل أساساً الذي يتلقونه.

الصومال ما زال يواجه حالة إنسانية مفعجة. فهناك أكثر من ٣,٢ مليون نسمة بحاجة إلى المساعدة الغذائية وغير الغذائية. وهناك العديد من العوامل - التي تشمل فصولاً متتالية عانت من قلة المحصول أو من شحة سقوط الأمطار، والصراع الدائر والتضخم المتزايد والتشرد وانتشار الأمراض - تكالبت كلها لتزيد من شدة تدهور الأمن

من خلال تنسيق جهود محددة الهدف بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي. وينبغي للحكومة الاتحادية الانتقالية، التي تدعمها تركيا تماما والتي تعتبرها السلطة الشرعية الوحيدة في الصومال، أن تواصل جهودها لتصبح أكثر فعالية، وتواصل بعزم في الوقت ذاته سياستها للتواصل تجاه المجموعات المعارضة. والمهمة الحاسمة الأخرى التي ينبغي أيضا أن تستكملها الحكومة الاتحادية الانتقالية هي صياغة الدستور. والتقدم المحرز في هذا الصدد حتى الآن واعد.

ويكتسي إبقاء المجتمع الدولي على الدعم المقدم للصومال نفس الأهمية. إن ما تم تحقيقه حتى الآن هو ثمرة جهودنا المنسقة خلال العامين الماضيين. وينبغي استدامة تلك الجهود. وترى تركيا أن الاستقرار في الصومال لن يتسنى توطيده إلا إذا جرى تدعيم المكاسب في المجالين السياسي والأمني بأنشطة الإعمار.

أما بعد، أود أن أتطرق إلى مؤتمر الصومال الذي ستستضيفه تركيا في إسطنبول. إن مؤتمر إسطنبول المعني بالصومال ستشارك في تنظيمه الأمم المتحدة والحكومتان التركية والصومالية، بمشاركة الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو. ويهدف الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر، المتوقع أن يحضره عدد من رؤساء الدول أو الحكومات ووزراء الخارجية، إلى إظهار التزام المجتمع الدولي بتنفيذ اتفاق جيبوتي، الذي يتوخى إحراز تقدم متزامن في ثلاثة مجالات: الأمن والتعاون السياسي والإعمار. وأود أنؤكد بشكل خاص على أن هذا المؤتمر لا يجري تنظيمه كمؤتمر مانحين. وسيوفر اليوم الثالث من المؤتمر فرصة للحكومة الاتحادية الانتقالية والدول الأعضاء والقطاع الخاص ومستثمري قطاع الأعمال الدوليين للانخراط، بغية تحديد الفرص في المستقبل. كما سيركز المؤتمر على أنشطة الإنعاش والإعمار التي تهدف إلى اجتذاب الاستثمارات المباشرة إلى مشاريع البنية الأساسية التي ستعزز

لاحظنا مؤخرا عددا كبيرا من التطورات الإيجابية في الصومال وما يتعلق به. وكان من أبرزها بلا شك توقيع الاتفاق بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وأهل السنة والجماعة في ١٥ آذار/مارس. وهو إنجاز هام جاء نتيجة مد الحكومة الاتحادية الانتقالية يدها إلى جميع الجماعات في البلاد. وسيكون تنفيذ هذا الاتفاق بصورة كاملة وسريعة خطوة حاسمة، من بين أمور أخرى، لتأكيد ما يقوله المجتمع الدولي: إنه لا يوجد حل عسكري للمسألة الصومالية وإن الطريق الوحيد إلى مستقبل سلمي يمر عبر عملية سلام جيبوتي. وينبغي تكرار هذه الرسالة وإيصالها بصورة حازمة.

ورغم التطورات الإيجابية، لا يمكن تجاهل التحديات المتبقية التي يواجهها الصومال. وما فتئ انعدام الأمن منتشرا في البلاد. ويشعر وفدي بالقلق من حقيقة أن الهجمات على المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان والقسوة الموجهة ضد النساء والأطفال أصبحت، لسوء الحظ، من الأحداث اليومية. إن التهديدات التي تتعرض لها المساعدة الإنسانية، خاصة عرقلة عمليات برنامج الأغذية العالمي في الصومال، غير مقبولة على الإطلاق.

ونشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على الدور المهم الذي تضطلع به باتجاه تحقيق الاستقرار في الصومال. ونشكر جميع البلدان المساهمة بقوات، ولا سيما أوغندا وبوروندي. ونشجع إدارة الدعم الميداني على مواصلة دعمها لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال كي تستطيع تنفيذ ولايتها بفعالية. إن النشر السريع لمجموعة الدعم اللوجستي مهم بلا شك في هذا الصدد، ولكن ينبغي أن لا يتوقع أحد من بعثة الاتحاد الأفريقي أن توفر الأمن بمفردها. ولذلك، من المهم جدا أيضا تعزيز المؤسسات الأمنية الصومالية.

ولن يتسنى تحقيق الاستكمال الناجح للانتقال في الصومال إلا إذا هيئت الظروف السياسية والأمنية الضرورية،

وسط وجنوب البلد. وموظفو الأمم المتحدة والسكان المحليون والعاملون في المجال الإنساني في خطر، وهو ما يجعل الحالة الإنسانية أكثر صعوبة مما كانت من قبل.

ويجب أن يواصل المجتمع الدولي اتخاذ تدابير متفق عليها لتقديم المساعدة للحكومة الاتحادية الانتقالية في مجالات الأمن وبناء القدرة، فيما تظطلع بمهامها للحكم.

وفي الوضع الحالي، تشكل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال عامل استقرار مهماً في البلد. وفي هذا الصدد، نريد، شأننا شأن الآخرين، أن تستوفي عدد موظفيها بالكامل وأن تلقى الدعم اللوجستي المناسب. وبموجب الحالة السياسية وبموافقة الصوماليين، نرى أن هذا الوجود ينبغي أن يستمر مع التوسع التدريجي لوجود الأمم المتحدة.

ونواصل، مع الأمين العام، تأييد تنسيق عمل وكالات الأمم المتحدة في الصومال. ونوافق على أن من الضروري توسيع شراكة الأمم المتحدة مع أطراف أخرى وتعبئة الجهود للتغلب على التحديات الأمنية في عملية السلام والنهوض بعملية التنمية. وفي هذه المرحلة نرحب بمؤتمر إسطنبول المعني بالصومال، المقرر عقده هذا الشهر، والذي تطرق إليه زميلنا التركي بالتفصيل.

ونؤيد اقتراح الأمين العام بتعزيز نظام الجزاءات الخاص بالصومال. لكننا نرى أنه يجب فرض جزاءات محددة الهدف على أساس معلومات يعتمد عليها ويمكن التحقق منها.

وفي ما يتعلق بالقرصنة، ما فتئت روسيا مشاركا نشطا في الجهود الدولية الرامية إلى التصدي لهذا التهديد. وفي رأينا، إن محاكمة القراصنة مشكلة صعبة. وحيث أن تقارير الأمين العام ذات الصلة معدة عملا بقرار المجلس ١٩١٨ (٢٠١٠)، نشدد على أنها ينبغي أن تستكشف إمكانية إنشاء دوائر قضائية خاصة أو محكمة دولية للقرصنة، مع أخذ الممارسة الدولية في الاعتبار.

الاقتصاد الصومالي وتوفر فرص العمل وتولد الإيرادات. وسيعزز هذا شركات الأعمال التجارية المحلية ويحفز التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويسهم في عملية السلام. وهذا مهم بشكل خاص عندما يرى المرء أن ٣,٢ مليون شخص - أو ٤٣ في المائة من الصوماليين - لا يزالون في حاجة إلى المساعدة الإنسانية.

ونريد مخلصين أن يحدث مؤتمر إسطنبول تغييرا: تغييرا في مستقبل الصومال وتغييرا في العمل الفعال للحكومة الاتحادية الانتقالية وتغييرا في حياة الشعب الصومالي، الذي عانى الكثير في الماضي. ومن إسطنبول، نأمل أن نبعث رسالة تضامن قوية وأن نقول لهم إنهم ليسوا بمفردهم.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

نحن أيضا ممتنون للسيد أحمد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام للصومال. وقد استمعنا باهتمام إلى البيانين اللذين أدلى بهما السيد عبد الرحمن أ. إبراهيم، النائب الأول لرئيس الوزراء في الصومال، والسيد رمضان لعمامرة ممثل الاتحاد الأفريقي.

ونتفق في الرأي، بصورة عامة، مع تقييمهم للحالة في الصومال. كما نتفق على أن بعض النجاح تحقق في عمل الحكومة الاتحادية الانتقالية في ما يتعلق بعملية السلام. إن قاعدة الحكومة الاجتماعية تتسع ببطء ولكن بثبات مع زيادة سلطة الدولة. ولهذا، نؤيد التنمية الصومالية بمعرفة الصوماليين أنفسهم، استنادا إلى جهودهم الذاتية.

وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق حول الاستقرار في البلد. فالمعارضة التي لا تقبل التسوية لا تزال تهاجم مواقع الحكومة وقوات الاتحاد الأفريقي والقوات الصومالية. ويقوض هذا جهود الحكومة الاتحادية الانتقالية لحكم البلد بفعالية. وإن مدى نفوذ تلك الحكومة محدود حتى في العاصمة، ويكاد المتطرفون يسيطرون بشكل كامل في مناطق

غير أن هذا التقدم يفترض أن الحكومة الاتحادية الانتقالية ستستمر، بمساعدة المجتمع الدولي، في تعزيز نفسها عسكرياً. وقد أسهمت فرنسا في تحقيق ذلك الهدف بتدريب كتيبة مؤلفة من ٥٠٠ جندي صومالي. وفعلت بلدان أخرى، مثل أوغندا وجيبوتي، الشيء ذاته. وفي هذا الشهر، بدأ الاتحاد الأوروبي، بمشاركة جنود فرنسيين، في تدريب ٢٠٠٠ جندي صومالي في أوغندا بالتعاون الوثيق مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وشركاء آخرين.

وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن نكفل استدامة جهودنا وتنسيقها بقدر الإمكان مع أنشطة بعثة الاتحاد الأفريقي. وتواصل البعثة، التي تعززت بكتيبة أوغندية رابعة وبضباط شرطة جدد، تقديم دعم لا غنى عنه للحكومة. وأشيد بشجاعة أفرادها، وبخاصة الوحدات الأوغندية والبوروندية. وينبغي استمرار مجموعة عناصر الدعم اللوجستي الذي توفره الأمم المتحدة داخل الحدود التي حددها المجلس، كما ينبغي أن يستمر دعم المانحين الرئيسيين، سواء بشكل مباشر أو عبر مختلف الصناديق التي أنشئت. وثمة وسائل مختلفة متاحة للأمم المتحدة أيضاً لاتخاذ إجراءات مثل الجزاءات الدولية.

فبعد اتخاذ القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) في كانون الأول/ديسمبر الماضي، قررت لجنة الجزاءات إدراج مجموعة من الكيانات والأفراد في قائمة الجزاءات، على أساس القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨)، بغية إظهار تصميمنا بطريقة ملموسة. وسيكون لهذه الإجراءات كافة أثر أكبر الآن بعد أن تعززت الحكومة الاتحادية الانتقالية، بفعل الزخم السياسي الذي أعطته لروح اتفاق جيبوتي، وعبر الاتفاق الموقع مع حركة أهل السنة والجماعة في ١٥ آذار/مارس. وبات من الأكثر إلحاحاً أن يُنفذ الاتفاق الأخير وأن تظهر السلطات الصومالية الانتقالية وحدتها.

ونرى أنه إذا أريد أن يتحقق حل طويل الأجل للقرصنة فلا بد للعملية السياسية من أن تستمر ولا بد أن يكون هناك تجديد في الصومال. وتؤيد روسيا جهود الرئيس الصومالي والحكومة الاتحادية الانتقالية لتحقيق سلام دائم ومصالحة وطنية استناداً إلى اتفاق جيبوتي، من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. ونرى أنه يجب بسط سلطة الحكومة الشرعية على جميع أراضي الصومال، بغض النظر عن الوضع السياسي الراهن في مناطق بعينها.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بداية أن أشكر السيد أحمد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام للصومال، والسيد عبد الرحمن أ. إبراهيم، النائب الأول لرئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية، على بيانيهما. كما أرحب بيننا بالسيد رمضان لعمامرة، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، وأشكره على بيانه.

وأنوه بمساندة فرنسا الكاملة للحكومة الاتحادية الانتقالية. ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي.

الحالة في الصومال ما زالت هشة. وسواء كنا نتكلم عن الحالة الإنسانية أو الحالة العسكرية، فإن الهجمات التي تشنها المعارضة المتطرفة على الحكومة الاتحادية الانتقالية مستمرة. وقد قاومت الحكومة هذه الهجمات بنجاح، لكن الخروج من الأزمة جرى إبطاءه.

وبخصوص مؤتمر إسطنبول، الذي سيشارك فيه الوزير الفرنسي، فسنبغي أن يمكننا من بدء التخطيط لإيجاد سبل تنمية الصومال. وينبغي للمجتمع الدولي دعم الرئيس أحمد. ونأمل أن تتمكن الأمم المتحدة، وفقاً للاستراتيجية العامة التي يشرف عليها مجلس الأمن، من توفير وجود دائم في الصومال بقيادة الممثل الخاص للأمين العام الذي أقر المجلس بدوره في مجال التنسيق.

العام في سبيل تحقيق هذه الغاية وبعمله من أجل تحقيق تكامل البعثة. وفرنسا تتطلع باهتمام كبير إلى الاطلاع على توصيات الأمين العام بشأن هذه المسائل.

السيد دو شياو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية):
سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الحالة في الصومال. ونرحب بالسيد إبراهيم، النائب الأول لرئيس وزراء الصومال. وأشكر السيد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية. كما أشكر السيد لعامرة، مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، على بيانه.

منذ آخر إحاطة إعلامية قدمها السيد ولد عبد الله إلى المجلس الأمن، لم يحدث تحسن ملحوظ في الحالة في الصومال. والحالة الأمنية هناك لا تبعث على التفاؤل، والأزمة الإنسانية تتفاقم، وعملية المفاوضات السياسية تتسم بالصعوبة والبطء. وأنشطة القراصنة ما زالت متفشية. وبالتالي، فقد باتت الحالة في الصومال تهديدا خطيرا للأمن والسلام في القرن الأفريقي وللسلم والأمن الدوليين.

وترى الحكومة الصينية أن الحل النهائي لقضية الصومال يكمن في وقف الصراع المسلح بين مختلف الفصائل وتسوية الخلافات السياسية وتحقيق المصالحة الوطنية والتعمير. والصين تؤيد اتفاق جيبوتي وترحب بالاتفاق الموقع مؤخرا بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وحركة أهل السنة والجماعة. ونأمل صادقين أن تعمل الأحزاب السياسية في الصومال من أجل مصلحة الدولة والشعب بإلقاء أسلحتها والبحث عن أرضية مشتركة والمشاركة في عملية المفاوضات السياسية. وندعو الأطراف المعنية، بما فيها بلدان المنطقة، على التعاون بجدية، واحترام سيادة الصومال وسلامته الإقليمية، وتقديم المساعدة للحكومة الاتحادية الانتقالية، وتعزيز العملية

وبخصوص مكافحة القرصنة، يظهر تقرير الأمين العام (S/2010/234) أن عدد الهجمات قد انخفض. ويجب علينا مواصلة العمل في البحار، ولعملية أطلنطا دور رئيسي في هذا الجهد. ولكن يتعين علينا أيضا توسيع نطاق إجراءاتنا على البر، وهو الأمر الذي سيستلزم تقديم المساعدة لدول المنطقة التي كانت من ضحايا القرصنة في الحصول على الوسائل القانونية والمالية لمحكمة القراصنة وإدانتهم وسجنهم في النهاية.

ونشيد بجهود دول المنطقة ونشجع كينيا وسيشيل وتنزانيا - وكذلك الصومال بطبيعة الحال - على مضاعفة جهودها في هذا المجال بدعم أطراف مختلفة، من بينها الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول في التصدي للقرصنة قبالة سواحل الصومال التابع لفريق الاتصال. وقرر الصندوق بالفعل تخصيص ما يزيد على مليوني يورو لذلك الغرض. وندعو المانحين إلى المساهمة في الصندوق. وترحب فرنسا بالاتفاق بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والسلطات في بونتلاندي بهذا الخصوص. وستزور الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، البارونة آشتن، المنطقة قريبا لإثارة هذه القضايا وقضايا أخرى، سيتناولها المجلس مرة أخرى في أواخر تموز/يوليه.

يمر الصومال بواحدة من أخطر الأزمات وأكثرها تعقيدا على الإطلاق. وأشير بهذا الخصوص إلى أن مواطناً فرنسياً محتجز كرهينة هناك منذ تموز/يوليه ٢٠٠٩. ويجد الاتحاد الأوروبي صعوبة كبيرة في العمل هناك. ويجب علينا أن نستمر في العمل بدون توقف لتحسين وسائل عملنا. وبالتالي، فإن فرنسا ستتابع عن كثب نتائج التحقيقات المختلفة التي أجريت عقب نشر آخر تقرير لفريق الرصد المعني بالصومال (S/2010/91). وأود أن أشدد على أن هذه الصعوبات تعزز ضرورة تحسين التنسيق بين إجراءات المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وأرحب بجهود الممثل الخاص للأمين

الانتقالية في الصومال والمفوض لعمامرة وبالإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمتهما.

التزم المجتمع الدولي التزاماً ثابتاً في العام الماضي في مؤتمر المانحين في بروكسل بدعم الصومال، وبوجه خاص، الحكومة الاتحادية الانتقالية. وبعد مرور سنة نجد أن الحالة في الصومال ما زالت شديدة القلب وما برحت تمثل مصدراً للقلق العميق. ولم يصرف بعد ربع التعهدات التي قطعت في بروكسل. ولذلك تتطلب الحالة تجديد الالتزام بترجمة ذلك الاتفاق السياسي إلى إجراءات ملموسة.

أولاً، نحث الحكومة الاتحادية الانتقالية على مواصلة تعزيز جهودها لتحقيق المصالحة السياسية والتوعية. وتشيد اليابان بالاتفاق الذي أبرم مؤخراً بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وأهل السنة والجماعة الذي ينبغي تطبيقه فوراً. كما نأمل أن تستمر الحكومة الاتحادية الانتقالية في الاتصال مع جماعات المعارضة حتى تصبح الإدارة أكثر شمولية.

إن جهود بناء المؤسسات التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية في غاية الأهمية. ويكتسي التدريب والمساعدة المالية لأفراد الأمن الصومالية أهمية بالغة لبناء المؤسسات الأمنية الصومالية. كما تمثل قدرة الحكومة الاتحادية الانتقالية على الإدارة المالية وتوفير الخدمات الأساسية دعامة حتمية. ويكمن التحدي الرئيسي في كيفية جعل هذه الجهود مستمرة ومستدامة. ويجب على المجتمع الدولي أن يركز مساعده على الحكومة الاتحادية الانتقالية. وعلينا أن نتأكد من وقف تقديم أي دعم للجماعات التي تهدد عملية السلام ومنع الأنشطة المناوئة للحكومة الاتحادية الانتقالية.

وينبغي للمجتمع الدولي، من جانبه، أن يحترم تعهداته بدعم الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية. وفيما يتعلق بالأمن، تشيد اليابان بالدور الذي لا غنى عنه

السياسية الداخلية للمصالحة ليتسنى إحراز تقدم جوهري في أقرب وقت ممكن.

والصين تدين جميع الهجمات على الحكومة الاتحادية الانتقالية والمدنيين الصوماليين وعلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونقدر بشدة عمل البعثة في تحسين الحالة الأمنية في الصومال في ظل ظروف بالغة الصعوبة والخطورة. ونقر أيضاً بإسهام البلدان المساهمة بقوات مثل أوغندا وبوروندي. ونعتقد أن الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، ينبغي أن تضطلع بدور أكبر بصورة مطردة في البحث عن حل لقضية الصومال. ونؤيد فكرة استمرار الأمم المتحدة في مساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي. ونؤيد كذلك نشر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال بمجرد سماح الظروف بذلك.

إن عملية السلام في الصومال تتطلب اهتماماً ودعمًا مستمرين من قبل المجتمع الدولي. ونرحب بمؤتمر إسطنبول المقبل بشأن الصومال. ونأمل أن يتسنى التوصل إلى قدر أكبر من التفاهم المشترك في المؤتمر بشأن حل ملائم لقضية الصومال.

وختاماً، أود أن أشكر الممثل الخاص ولد عبد الله على جهوده الحثيثة وعمله الشاق لتعزيز السلام في الصومال في السنوات الأخيرة. وفي كل مرة يأتي فيها إلى المجلس لتقديم إحاطة إعلامية، يذكّرنا بالحاجة الملحة إلى إيجاد حل لقضية الصومال التي أصبحت، في ظل البيئة الحالية، فظيعة للغاية. ولذلك، أود أن أؤكد مجدداً استعداد الحكومة الصينية للإسهام في إيجاد حل لقضية الصومال. وستستمر في دعم عمل السيد ولد عبد الله.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود

بدوري أن أشكر السيد ولد عبد الله على إحاطته الإعلامية وعمله المثالي كممثل خاص للأمين العام. كما أرحب بحضور السيد عبد الرحمن إبراهيم ممثل الحكومة الاتحادية

الاتحادية الانتقالية. وسيكون من الهام أيضا تعزيز التعاون بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وبونتلاندا وصوماليلاند بغية تحقيق التعمير الطويل الأجل والتنمية في جميع أنحاء الصومال.

ولتحقيق السلام والاستقرار في الصومال أيد مجلس الأمن نهجا تدريجيا يتألف من ثلاث مراحل لتقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي والوجود المبكر للأمم المتحدة في الصومال. إن تحسن الأمن هو بالطبع شرط مسبق لإحراز التقدم في النهج الثلاثي. ونأمل أن تبذل الحكومة الاتحادية الانتقالية كل جهد ممكن من أجل الاستخدام الفعال للدعم الدولي وتعزيز إدارتها.

ترتبط مسألة القرصنة قبالة سواحل الصومال ارتباطا وثيقا بالحالة على أرضه. وللأسف، لم ينخفض زخم حوادث القرصنة. بل إن تلك الأنشطة آخذة في التوسع الآن إلى الشرق، وبعيدا عن الشاطئ نحو حوض الصومال وعلى مقربة من جزر سيشيل. وتتطلب مكافحة القرصنة اتباع نهج دولي جماعي متعدد الجوانب. وينبغي تشجيع الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية وصوماليلاند وبونتلاندا لتنسيق مكافحة أعمال القرصنة. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم الاستقرار في الصومال وبناء القدرات في البلدان المجاورة وخلق فرص العمل المنتجة للشباب.

وتلتزم اليابان بتقديم إسهامات نشطة، بما في ذلك أثناء الاجتماع القادم لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال.

السيد لولو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بدوري بمعالي السيد عبد الرحمن إبراهيم والسيد لعمامرة في هذه الجلسة. وأود بصفة خاصة أن أشكر السيد أحمد ولد عبد الله على عمله الدؤوب في الصومال، وتحديدًا، على إحاطته الإعلامية الواضحة والشاملة التي قدمها هذا الصباح.

لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويسرنا أن مستوى القوات وصل الآن إلى ٧٠٠٠ فرد مع نشر كتيبة رابعة من بوروندي. وتعرب اليابان عن خالص تقديرها للعمل الكبير الذي قامت به قوات أوغندا وبوروندي في ظل ظروف صعبة للغاية.

ويمثل نشر سبعة من أفراد شرطة بعثة الاتحاد الأفريقي لتدريب الشرطة الصومالية في مقديشو خطوة صغيرة ولكنها إيجابية. ونأمل أن ينشر المزيد من أفراد الشرطة حالما تسمح الظروف الأمنية. وتعرب اليابان عن تقديرها للدعم القيم من المجموعة اللوجستية التي قدمتها الأمانة العامة لبعثة الاتحاد الأفريقي. ونرحب بنشر المعلومات المتوازنة من خلال الإذاعة العامة. ومن الضروري أن تقتزن الجهود المبذولة لتدريب أفراد الجيش والشرطة التابعين للحكومة الاتحادية الانتقالية بدعم المعدات والبنية التحتية.

ويحدونا الأمل أن يُستخدم الصندوق الاستثماري أجدى استخدام لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي والمؤسسات الأمنية الصومالية. واليابان مسرورة بالتبرعات التي قدمت لدعم هذه الجهود. وأضرم صوتي إلى النداء من أجل صرف الـ ٢٥ في المائة المتبقية من التعهدات التي قُطعت في مؤتمر بروكسل في أقرب وقت ممكن.

وتؤدي المساعدة الإنسانية دورا لا غنى عنه في حياة الملايين من الناس في الصومال. وتدين اليابان قيام جماعات المعارضة بعرقلة توصيل المساعدات الإنسانية وأعمال التخفيف. وأملنا قوي في أن برامج المساعدة المقدمة من خلال برنامج الأغذية العالمي سيتم تنفيذها بالكامل حالما يوضح الاستعراض المستقل مزاعم سوء الاستخدام. ونأمل أن يسهم مشروع إعادة التأهيل الطارئ في ميناء مقديشو، الذي سينفذه برنامج الأغذية العالمي بدعم ياباني، في الإيصال الفعال للغذاء وتحقيق عائدات جمركية للحكومة

كما يجب على المجتمع الدولي أن يركز الاهتمام على احتياجات الصومال في مجال التنمية الاقتصادية، لا سيما خلق فرص العمل. كما ينبغي تشجيع إدماج الاقتصاد الصومالي في الاقتصاد الإقليمي الأوسع نطاقاً. وينبغي أن تستكمل هذه الجهود بتوفير منتظم للخدمات الإنسانية. ولئن كنا نقدر الإسهامات الهائلة التي قدمت للصومال، فإننا نؤيد نداء الأمين العام إلى الدول الأعضاء الوفاء بتعهداتها المالية للحكومة الاتحادية الانتقالية، وبخاصة تلك التي قدمت في مؤتمر بروكسل. وأود أن أضيف أننا نؤيد مؤتمر إسطنبول المقرر عقده في ٢٢ أيار/مايو.

إن تحقيق الاستقرار في البيئة الأمنية أمر حيوي لتعزيز الحكومة وبناء قدرات الدولة ومؤسساتها في الصومال. ومن المطلوب زيادة الدعم المقدم إلى قوات الأمن الصومالية عن طريق التدريب الاستراتيجي، وتوفير الموارد الكافية لدفع المرتبات، ووضع خطة وطنية لتحقيق الأمن والاستقرار. وينبغي تعزيز مكافحة القرصنة، وردع المحاربين الأجانب، وحماية المدنيين والعاملين في مجال تقديم المعونة. كما ينبغي تحسين تنفيذ التدابير الأساسية القائمة.

اسمحوا لي الآن أن أكرر دعمنا الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وأن أدعو، أولاً، إلى التنفيذ الكامل لصفقة الدعم المقدمة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ وثانياً، تحسين نظام صرف الأجور لجنود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بغرض مواءمتها مع معدلات الأجور في الأمم المتحدة؛ وثالثاً، سداد مصاريف الانتقال والاعتمادات اللوجستية الأخرى؛ ورابعاً، إنشاء قوة لحفظ السلام متعددة الأطراف في الصومال تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ونرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتشغيل وحدة التخطيط المشتركة من أجل ضمان الاتساق والتنسيق

ويتضح من الإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها أن الحالة في الصومال ما زالت سيئة. لكن الحكومة الاتحادية الانتقالية تواصل رغم ذلك إحراز التقدم. ونثني على الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية على الرغم من هذه الصعوبات. ومع ذلك لا يمكن تعميق توطيد العملية في الصومال في ظل حالة تواجه الحكومة الاتحادية الانتقالية فيها ثغرات مالية حادة وتظل البيئة الأمنية فيها متقلبة ولا يمكن التنبؤ بها، وتستمر الحالة الإنسانية في التردّي وتزداد القرصنة باستمرار وتبقى التحديات الاقتصادية قائمة. وهذا هو السياق الذي نعتقد فيه أن الوقت المتبقي قبل نهاية الفترة الانتقالية سيكون محورياً ويجب اغتنامه لتيسير عودة السلام والأمن والاستقرار إلى الصومال.

أما على الجبهة السياسية، فهناك حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم في صياغة الدستور الجديد، على أساس المشاورات. ونثني على الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ١٥ آذار/مارس مع أهل السنة والجماعة، والذي يعد علامة بارزة ينبغي أن تعزز الحوار السياسي المستمر وأن تمضي قدماً باتفاق جيبوتي. وهناك أيضاً حاجة إلى تكثيف الدعم الدولي لجهود الحكومة الاتحادية الانتقالية الرامية إلى بسط سلطتها في الداخل وتقديم الخدمات والتصدي للتحديات الأمنية في البلد.

أما في القطاع الاقتصادي، فهناك حاجة إلى الاعتراف بالتحديات الاقتصادية في الصومال ودعم الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية لتوليد الدخل. وأود أن أكرر النقطة التي تناولها السيد ولد عبد الله هذا الصباح بأن رسوم رخص الصيد يجب أن تُدفع للحكومة الانتقالية وليس للأفراد باعتبارها وسيلة ملموسة للإسهام في توليد الدخل في الصومال.

ونثني على العمل الذي تضطلع به اللجنة الأمنية المشتركة في وضع استراتيجية لتطوير القطاع الأمني. كما نقر بالتقدم المحرز في تدريب أفراد القوات المسلحة وأفراد الشرطة. وعلاوة على ذلك، نتفق مع تقييم القطاع الأمني المشترك بأن إصلاح القطاع ينبغي أن يقوم على أساس ركيزة سياسية راسخة ويتضمن تعزيز الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أن الاتفاق بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والجناح السياسي لأهل السنة والجماعة الذي تم توقيعه تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال قد أرسى سابقة مهمة للحوار فيما بين جميع الفصائل والجماعات المسلحة في سياق اتفاق جيبوتي. ويشكل الاتفاق ونتائج عملية وضع الدستور في الصومال خطوات أساسية نحو توطيد الحكومة وإضفاء الشرعية عليها.

ونعتقد أن اجتماع فريق الاتصال المعقود في القاهرة في نيسان/أبريل ومؤتمر إسطنبول الرفيع المستوى المعني بتعمير الصومال وتنميته، الذي سيعقد في الفترة من ٢١ إلى ٢٢ أيار/مايو، سيسهمان في الجهود المبذولة لصياغة استراتيجية للمجتمع الدولي بشأن الصومال تكون أكثر تماسكا وتنسيقا تحت قيادة الأمم المتحدة.

وفي ذلك الصدد، نكرر تأكيد دعمنا للنهج التدريجي لنشر وجود الأمم المتحدة في مقديشو. ونثني على الجهود التي تبذلها جميع الوكالات التابعة للمنظمة المشاركة في ذلك الصدد. ونحن على ثقة بأن الجهود المبذولة في القطاعين السياسي والأمني ستحقق النتائج اللازمة لإحراز تقدم أكبر.

وفيما يتعلق بمسألة مكافحة القرصنة والسطو المسلح، نقر بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وفرقة العمل المشتركة - ١٥١، والوجود الدولي. وتتصدى تلك الجهات، بالتنسيق مع

للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في البلد. ونتطلع إلى الاستعراض الذي سيجريه بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة في الصومال، التي نأمل أن تأخذ في الاعتبار ضرورة تكامل منظومة الأمم المتحدة في الصومال.

في الختام، نخيي الرجال والنساء النبلاء من القوات المسلحة الأوغندية والبوروندية للجهود التي يبذلونها ولالتزامهم بقضية تحقيق السلام في الصومال. كما نخيي روح التفاني التي يتحلى بها عمال تقديم المعونة والعاملين في المجال الإنساني الدوليين في البلد.

السيد هيلار (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نرحب بالسيد عبد الرحمن إبراهيم، النائب الأول لرئيس وزراء الصومال، والوفد المرافق له، والسفير لأمارة، مفوض الاتحاد الأفريقي المعني بالسلام والأمن. لقد استمعنا جيدا لإحاطتيهما الإعلاميتين. ونعرب مرة أخرى عن تقديرنا للمعلومات القيّمة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام، أحمد ولد عبد الله، ونقر بالتزامه والتزام مكتبه باضطلاعهما بعملهما الشاق.

ونعرب عن قلقنا لأنه، بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، بمساعدة المجتمع الدولي، لا يزال الوضع الأمني في ذلك البلد مضطربا للغاية. ونثني على الجهود التي تبذلها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وعلى التزام أوغندا وبوروندي بردع الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة وتحقيق المستويات الأساسية للاستقرار في المواقع الرئيسية بجميع أنحاء البلد. وإننا متأكدون بأن دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية في إصلاحها الشامل لقطاع الأمن هو الطريق الوحيد الذي يصلح لضمان تحقيق الاستقرار الذي يحتاج إليه الصومال وشعبه على وجه الاستعجال.

بالإضافة إلى ذلك، نعرب عن قلقنا بوجه خاص إزاء التقارير التي ترد عن تزايد تجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم بواسطة الجماعات المسلحة في الصومال. ونحث جميع الأطراف على إطلاق سراح جميع الأطفال الجنود الموجودين في صفوفها، وعلى ضمان عودتهم إلى مجتمعاتهم الأصلية. كما نثني على جميع الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية في التصدي لوضع التجنيد هذا المثير للانزعاج.

وفي سياق لجنة الجزاءات المعنية بالصومال وإريتريا، يكرر وفد بلادي إيمانه بأن أنظمة الحظر المفروض على الأسلحة والجزاءات المستهدفة تشكل أدوات قيمة يمكن أن تفيد عملية السلام برمتها، إذا استخدمت على نحو متسق وتدرجي. وفي ذلك الصدد، يسرنا أن نشير إلى الاستعداد الذي تبديه الحكومة الاتحادية الانتقالية وبرنامج الأغذية العالمي والفريق القطري التابع للأمم المتحدة في الصومال للنظر في الجوانب المتصلة بوظائفها المشار إليها في التقرير السنوي لفريق الرصد التابع للجنة (S/2010/91). واللجنة وفريق الرصد كلاهما على استعداد تام للتعاون مع هذه التحقيقات، وهما مهتمان بمعرفة النتائج.

وفي سياق هذا التعاون، ترأست مؤخراً زيارة إلى القرن الأفريقي بصفتي رئيس لجنة الجزاءات، حسبما أوصت به تلك اللجنة. وكان غرض الزيارة نشر معلومات عن نظام الجزاءات، بغية تيسير عمل فريق الرصد التابع للجنة ومعالجة مسائل محددة تتعلق بحظر الأسلحة والجزاءات التي تستهدف الكيانات والأفراد، ودعوة جميع الحكومات المعنية إلى التعاون مع اللجنة ومجلس الأمن.

وفي الأسابيع القليلة المقبلة، سأقدم تقريراً إلى اللجنة عن زيارتي للمنطقة، يُضم إلى التقرير الذي أقدمه كل أربعة أشهر إلى مجلس الأمن. وبوسعي القول الآن إن الزيارة مكنتنا من إجراء حوار إيجابي وبناء مع كل طرف من

الحكومة الاتحادية الانتقالية، لهذه الأخطار التي تهدد اقتصاد وأمن المنطقة. ونعتقد أن بناء قوة لحرس السواحل في الصومال وفي بلدان المنطقة ينبغي أن يشكل الهدف الأساسي، دون تجاهل الحاجة الواضحة والقيمة الاستراتيجية لتحديد الأولويات للجهود المبذولة على أرض الواقع بغية التصدي للأسباب الجذرية لهذه الظاهرة. وفي ذلك الصدد، يشكل الحوار الذي يركز على التعاون الأكبر والتعاون فيما بين المسؤولين من مختلف المناطق في الصومال خطوة كبيرة إلى الأمام.

وفيما يتعلق باتخاذ القرار ١٩١٨ (٢٠١٠) مؤخرًا، نتطلع إلى نظر مجلس الأمن في الخيارات المتاحة بخصوص آليات تحقيق العدالة التي يمكن إنشاؤها فيما يتصل بالقرصنة. ويعتقد وفد بلادي أن المجتمع الدولي ينبغي أن يسعى من أجل تحديد أولويات بناء القدرات للأنظمة القضائية الدولية لكي تستطيع التحقيق مع مرتكبي أعمال القرصنة في الصومال ومحاكمتهم. كما نعتقد أن تعزيز القدرات الوطنية بوصفها أداة أساسية لمكافحة القرصنة، ينبغي أن يحظى بالأولوية على إنشاء المحاكم الدولية.

ونشارك الآخرين في إدانة الهجمات ضد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والعاملين في المجال الإنساني التابعين لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وتؤدي هذه الهجمات إلى خفض جهود المساعدة وعرقلة حصول الفئات الضعيفة على الاحتياجات الأساسية والتغذية الضرورية للبقاء على قيد الحياة. ونظرا لحالة انعدام الأمن الخطيرة التي نشاهدها على أرض الواقع وتأثيرها المؤسف في السكان المدنيين، نكرر التزامنا بالاحترام التام للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. وندعو الأطراف إلى وقف الهجمات فوراً، وتجنب الحالات التي تؤثر تأثيراً عشوائياً في السكان المدنيين، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية وتسليمها.

تعزيز سلطتها واستعادة النظام في البلد. ونحث كل الجماعات التي هي خارج عملية جيوبي للسلام على الانضمام إليها في أسرع وقت ممكن.

وتشعر البوسنة والهرسك بالقلق إزاء الحالة الأمنية في الصومال، ولا سيما في الجزء الجنوبي من البلد ووسطه. وندين بشدة الهجمات العشوائية المتواصلة على السكان المدنيين، والحكومة، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ونشعر بقلق عميق حيال أن تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراع شهدا ارتفاعاً في العام الماضي. لذلك، نحث جميع أطراف الصراع على الامتثال الكامل للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان بغية حماية السكان المدنيين.

وتعرب البوسنة والهرسك أيضاً عن قلقها تجاه الأزمة الإنسانية المثيرة للجزع في الصومال، تفاقمها صعوبات شديدة في إيصال المساعدة الإنسانية بسبب تزايد أعمال العنف ضد عمال المساعدة الإنسانية، والقتال الجاري، والجفاف. ونأمل من التمويل الكافي لعملية النداء الموحد وخطة الأمم المتحدة الانتقالية للصومال أن يعمل على استمرار الأنشطة الإنسانية الهامة.

مرة أخرى، تود البوسنة والهرسك أن تشيد بالاتحاد الأفريقي وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على جهودهما الدؤوبة لاستقرار الحالة في الصومال، بالرغم من البيئة الصعبة للغاية التي تعمل في ظلها قوات البعثة. ونود أن نشيد إشادة خاصة بأوغندا وبوروندي لإسهامهما الحيوي الهام في بعثة الاتحاد الأفريقي.

وترحب البوسنة والهرسك بالجهود الهامة التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية لإعداد تقرير تقييم القطاع الأمني وخطة الأمن وتحقيق الاستقرار على الصعيد الوطني، الأمر الذي يُزَمَع منه كفالة الاتساق في تطوير قطاعي الأمن

الأطراف الإقليمية، وفقاً لولاية اللجنة، فضلاً عن مراقبة العمل الرائع الذي تقوم به الأمم المتحدة في الميدان، في مواجهة التحدي الكبير الذي يشكله الصومال للمجتمع الدولي.

السيدة كولاكوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت

بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشارك زملائي في الترحيب بالنائب الأول لرئيس الوزراء، دولة السيد عبد الرحمن إبراهيم، وفي شكره على بيانه الهام. وأود كذلك أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، سعادة السيد ولد عبد الله، على إحاطته الإعلامية المفيدة للغاية. ونتوجه بشكرنا أيضاً إلى السيد لامارا، مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي.

إن البوسنة والهرسك تؤيد البيان الذي سيدي به ممثل الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة في وقت لاحق من هذا اليوم.

نود أن نؤكد من جديد دعمنا الكامل للحكومة الاتحادية الانتقالية ولعملية جيوبي للسلام، ونناشد جميع الأطراف ذات الصلة أن تنفذ تماماً الالتزامات المقطوعة. وبعد قولنا هذا، نود أن نشدد على أن التعاون والمساعدة من المجتمع الدولي إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية أمران حاسمان، وينبغي استعمال كل مورد لتهيئة الظروف السياسية والأمنية الضرورية للنجاح في إنجاز الانتقال بحلول عام ٢٠١١.

ونلاحظ مع الارتياح التقدم في بعض المجالات الرئيسية المحددة في تقرير الأمين العام (S/2010/234)، ولا سيما في ميدان المصالحة الوطنية، وصوغ الدستور، وبناء القدرة، وبناء قوات الأمن الوطنية، وتوسيع الأفق السياسي في البلد.

وفي ذلك السياق، نرحب كذلك بالتوقيع على اتفاق التعاون بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وأهل السنة والجماعة، ونأمل أن يسهم هذا التغيير في قدرة الحكومة على

السيد إيسوزي - نغونديت (غابون) (تكلم

بالفرنسية): السيد الرئيس، ترحب غابون بمبادرة بلدكم، لبنان، إلى تنظيم مناقشة عن الصومال، البلد الذي ما زالت الحالة فيه مقلقة على الجبهات السياسية والأمنية والإنسانية.

نحن نرحب بمشاركة دولة السيد عبد الرحمن إبراهيم، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير مصادات الأسماك والموارد البحرية للصومال، في هذه المناقشة الهامة. إن بيانه الزاخر بالمعلومات وفر لنا بطبيعة الحال معلومات مفيدة عن التطورات الأخيرة في بلده. وبيانه يعزز ثقتنا بقدرة الصومال على مواجهة التحديات العديدة الماثلة أمامه.

ويود وفد بلدي أن يشكر السيد أحمد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام على الوضوح والنوعية العالية لعرضه لتقرير الأمين العام (S/2010/234)، وعلى التزامه الثابت بالسلام والمصالحة في الصومال. وأود، بطبيعة الحال، أن أرحب بمشاركة مفوض السلام والأمن للاتحاد الأفريقي، صديقي وأخي السيد رمضان لعمامرة، الذي شاطرنا آراء الاتحاد الأفريقي بشأن هذه المسألة.

وكما يعلم الأعضاء، فإن الحالة في الصومال تثير أقصى قدر من القلق لأفريقيا وللمجتمع الدولي، وهما يبدلان جهوداً لا تكل لاستعادة السلام والاستقرار هناك. ونحن على اقتناع راسخ بأن المناقشات الاعتيادية والواسعة النطاق بشأن الأزمة الصومالية، كتلك التي ستعقد في إسطنبول في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٠، من شأنها أن تساعد مجلس الأمن على إجراء تقييم أفضل للتقدم في الميدان وللمبادرات التي ينبغي اتخاذها لمواصلة استعادة الدولة الصومالية على النحو الأمثل.

إن الأزمة الصومالية في المقام الأول والأخير سياسية وذات طابع مؤسسي. وبالتالي، لا يمكن إيجاد حل دائم في

والقضاء. وفي ذلك الصدد، نشجع الوفاء بالتعهدات المقطوعة في المؤتمر الدولي دعماً لمؤسسات الصومال الأمنية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الذي انعقد في بروكسل بتاريخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

وبغية تحقيق السلام والاستقرار الدائمين، نحث الحكومة على البناء على هذا الزخم الإيجابي وتكثيف جهودها، ولا سيما في مجالات المصالحة السياسية والتوعية، وعملية صنع الدستور، والأمن، والاستقرار، وإيصال الخدمات. علاوة على ذلك، من الأهمية الحاسمة للمجتمع الدولي أن يستغل هذه الفرصة لتعزيز وجوده الفعال في البلد من خلال زيادة تنسيق أعماله.

وتدعم البوسنة والهرسك النهج التدريجي ذا المراحل الثلاث حسبما أرساه الأمين العام. ونرحب بإنجاز مرافق الإيواء الأولى في مجمّع بانكروفت ونؤيده، ونتطلع إلى المرحلة الثانية من "لايت فوتيرينت".

ونرحب أيضاً بمؤتمر إسطنبول الذي سيعقد في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٠، على أمل أن يعزز المؤتمر الاستقرار السياسي والأمن وإعادة الإعمار في البلد.

وفي ما يتعلق بمكافحة القرصنة، تتشاطر البوسنة والهرسك الموقف الذي أعرب عنه أعضاء آخرون في المجلس، ومفاده أن الحلول الطويلة الأمد لن تتحقق إلا من خلال سيادة القانون وإرساء الأمن على الأرض.

وفي الختام، أرجو السماح لي بتسليط الضوء على مسألة نعتبرها مهمة للغاية. ترحب البوسنة والهرسك بالجهود الهامة لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام الرامية إلى تقليل خطر الألغام على السكان المدنيين، بما في ذلك وضع خرائط للألغام المزروعة في كل أنحاء جنوب الصومال ووسطه، وتقديم دورات تثقيفية عن خطر الألغام، وذلك في المجتمعات المحلية المتضررة بالألغام والذخائر غير المنفجرة.

والأزمة في الصومال هي أزمة أمنية أيضا. ويجب أن يتوقف العنف المسلح، ولا سيما القتال بين الجيش النظامي والمتمردين. وباختصار شديد، يجب أن يشارك المجتمع الدولي في استتباب الأمن في البلد.

ويشيد وفد بلدي بالدور الهام الذي تواصل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال القيام به، على الرغم من الظروف الصعبة التي تواجهها سواء بسبب البيئة أو بسبب قدراتها التنفيذية. وعلى الرغم من التوافق في الآراء الواسع النطاق الذي تحظى به الحكومة الاتحادية الانتقالية في المجتمع الدولي، فإن الدعم المقدم لبعثة الاتحاد الأفريقي، الذي تتألف بالكاد من الـ ٨٠٠٠ جندي المطلوبين، لم يَكُنْها حتى الآن من تحقيق انتشارها على النحو الأمثل. وما زالت تعاني من النقص في الموارد البشرية واللوجستية اللازمة لأداء مهامها.

ويود وفد بلدي أن يكرر تهانیه القلبية لأوغندا وبوروندي، اللتين وافقتا على تزويد البعثة بالقوات على الرغم من الظروف البالغة الصعوبة. وهذه التهاني موصولة أيضا إلى جيبوتي، التي قررت في كانون الثاني/يناير الماضي إتاحة ٤٥٠ جنديا للبعثة. وأخيرا، أعرب عن امتناننا للبلدان، القريبة والبعيدة التي تسهم، من قريب أو بعيد وبشتى الوسائل في توفير مقومات البقاء لتلك العملية الأفريقية.

بيد أن بعثة الاتحاد الأفريقي لن تدوم إلى الأبد. وأغلب الظن أنها، إن عاجلا أو آجلا، سوف تعزز أو تستبدل بعملية حفظ سلام حقيقية تابعة للأمم المتحدة، والتي يمكن، بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي، تحديد طرائقها.

وإذ أذكّر بأن المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن، فإن وفد بلدي على اقتناع بأن تواجدا أوسع نطاقا للأمم المتحدة في الصومال من شأنه أن يساعد على تحسين الظروف الأمنية اللازمة لعملية انتقالية ناجحة بحلول عام ٢٠١١.

البلد إلا من خلال المزيد من التأكيد على استعادة سلطة الدولة وتعزيز عملية السلام.

وفي ذلك الصدد، يكرر بلدي التأكيد على دعمه لاتفاق جيبوتي للسلام، الموقع في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨. ولذلك، نثني على جهود الحكومة الاتحادية الانتقالية من أجل التنفيذ الكامل لذلك الاتفاق، كما تجلّى ذلك في الاتفاق الموقع بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وحركة المقاومة لأهل السنة والجماعة في مقر مفوضية الاتحاد الأفريقي في ١٥ آذار/مارس الماضي. إن تلك المبادرة الرامية إلى التواصل مع حركة المقاومة تمثل تقدما لا يمكن إنكاره، وقد رحب به بقوة فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال، في اجتماعه المعقود في القاهرة يومي ٢١ و ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

ويجب أن تواصل السلطات الصومالية الحوار مع الجماعات المتمردة لضمها إلى عملية السلام والسعي الحثيث إلى تحقيق المصالحة والسلام الدائم. وعليه، يجب أن يواصل مجلس الأمن، والمجتمع الدولي عموما، دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية بغية تعزيز سلطتها على كل أراضيها.

وهذا هو السياق لتشجيع تنفيذ الصندوق الاستثماري للصومال والوفاء التام بالتعهدات التي أعلنت في مؤتمر بروكسل المعقود في نيسان/أبريل الماضي. وعلى نفس المنوال، ينبغي أن نشجع على تعزيز تواجدها المجتمع الدولي وتوثيق تنسيق ما يتخذ من إجراءات مع الحكومة الاتحادية الانتقالية في مقديشو.

إن توقيع مذكرة التفاهم في نيسان/أبريل الماضي بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال يسعى تحديدا إلى تيسير التنسيق في الميدان بين إجراءات الموقعين فيما يتعلق بحماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال.

الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وبرنامج الأغذية العالمي وغيرها، والتي نقر بأن عملها في الميدان لا غنى عنه ونرحب به لا تزال، لسوء الحظ، غير كافية سواء بسبب نقص الموارد والقيود الأمنية التي تعسّر حصول السكان المحتاجين على المعونة الغذائية. ولذا من الأساسي تكثيف الجهود لدعم عمل المنظمات الإنسانية في الميدان.

وفيما يتعلق بتعمير الصومال، يجب أن يأخذ المجتمع الدولي في الاعتبار أيضا التنمية الاقتصادية للبلد، وبخاصة استعادة الهياكل الأساسية، وتقديم الخدمات الأساسية وتعزيز التجارة والأعمال التجارية وإيجاد الوظائف.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ولد عبد الله، على إحاطته الإعلامية. كما أود أن أرحب بالنائب الأول لرئيس الوزراء ووزير مصائد الأسماك والموارد البحرية للصومال، السيد عبد الرحمن إبراهيم، وأشكره على تزويد المجلس بآخر المعلومات حول التطورات الراهنة في الصومال. وجلي أنه بالرغم من إنجاز الكثير حتى الآن، فإن تحديات كثيرة ما زالت ماثلة. وأود، كذلك، أن أرحب بالسيد رمضان لعامرة، مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، وأن أشكره على بيانه المفيد.

وتؤكد أوغندا مجددا دعمها لعملية جيبوتي للسلام، بما أنها تشكل أفضل فرصة لإحلال السلام الدائم في الصومال.

ونشيد بجهود الحكومة الاتحادية الانتقالية للنهوض بالعملية السياسية في البلد، ونقدم التزامها المتواصل بالتواصل مع جماعات المعارضة سعيا إلى السلام الدائم. إن توقيع اتفاق ١٥ آذار/مارس بين الحكومة وجماعة أهل السنة والجماعة إنجاز كبير. ونشجع الحكومة الاتحادية الانتقالية على مواصلة الاستفادة من ذلك النجاح باتجاه تشكيل حكومة شاملة.

وعلى الأمد المتوسط، فإن تأمين البلد يجب أن يعود إلى الجيش الصومالي. ويتطلب الأداء الأمثل لتلك المهمة أن يكون الجنود مدربين جيدا، وأن يكون الجيش أكثر قربا من المجتمعات المحلية. والتحدي، في هذا السياق، هو إنشاء جيش وطني حقيقي. ونحن نرحب بالمبادرة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي مؤخرا بوضع برنامج تدريب للقوات المسلحة الصومالية في أوغندا. وينبغي تكرار تلك المبادرات بمساعدة الاتحاد الأفريقي واتخاذها كجزء من خطة العمل الوطنية التي وضعتها السلطات الصومالية.

وفي هذا الصدد، وكما أُشير إلى ذلك في التقرير قيد النظر، نرحب بالجهود الحالية للحكومة الاتحادية الانتقالية لإعداد تقرير عن تقييم القطاع الأمني وتنفيذ الخطة الوطنية للأمن وتحقيق الاستقرار.

إن أعمال القرصنة ضد السفن في البحار لا تشكل تهديدا لأمن الدول الأخرى في المنطقة فحسب، بل أيضا للملاحة الدولية وسلامة الخطوط التجارية البحرية. إننا ندعم المبادرات الساعية إلى تحسين مكافحة القرصنة في المياه الإقليمية للصومال وخليج عدن ولتقديم مرتكبي أعمال القرصنة للمحاكمة.

وغابون من بين من يعتقدون أن القرصنة في البحار هي مجرد نتيجة لانعدام الأمن السائد في الأراضي الصومالية. وعليه، من المنطقي التعامل مع هذه المسألة بطريقة شاملة وإعطاء الأولوية لتسوية الحالة الداخلية.

ولا يسعني أن أنهى بياني بدون التطرق إلى الأزمة الإنسانية التي يُعاني منها الصومال، وهي الأسوأ من بين الأزمات الإنسانية التي عانت منها أفريقيا إطلاقا. إن ٢٠ عاما من العنف والفوضى دفعت مليوني مواطن صومالي على الأقل إلى الفرار حفاظا على حياتهم. والمساعدات المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة

المأذون به البالغ ٨٠٠٠ فرد، لتمكينها من الاضطلاع بولايتها كاملة. ونقدر الدعم الذي تتلقاه البعثة عن طريق مجموعة الدعم اللوجستي، والصندوق الاستثماري والترتيبات الثنائية. ومن التحديات المتبقية تسديد المستحقات المتعلقة بجميع المعدات المملوكة للوحدات. وفي هذا الصدد، ندعو إلى توفير الأموال والموارد الأخرى على نحو يمكن التنبؤ به وفي الوقت المناسب.

وتبقى القرصنة تحدياً رئيسياً قبالة سواحل الصومال، كما يظهر من الحوادث الأخيرة. ولا تزال هذه الحالة قائمة، رغم الجهود الكبيرة التي يبذلها المجتمع الدولي لنشر أصول بحرية ضخمة قبالة سواحل الصومال لمكافحة القرصنة. وهذه تذكرة أنه طالما هناك عدم استقرار في البر الرئيسي، ستبقى مشكلة القرصنة قائمة. ومن المهم مساعدة الحكومة الاتحادية في إرساء سلطتها على أراضيها، حيث أن هذا سيكفل وسيلة دائمة لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال.

وأخيراً، نشكر السيد ولد عبد الله وموظفي الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية على عملهم في ظروف صعبة. ومن المهم وضع ترتيبات لنقل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ووكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تتخذ من بلدان مجاورة مقراً لها إلى الصومال. وسيساعد هذا الأمر في تعزيز الحكومة، كما سيبعث رسالة واضحة بزيادة دعم المجتمع الدولي لشعب الصومال.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية):

أرحب بالسيد عبد الرحمن إبراهيم، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير المصائد والموارد البحرية في الصومال، وأشكره على بيانه. كما أشكر السيد ولد عبد الله على إحاطته الإعلامية وعلى عمله الذي يستحق الثناء بصفته الممثل الخاص للأمين العام في الصومال. وأرحب بمفوض الاتحاد

إن بناء مؤسسات الدولة مهم للحكم الفعال والأمن، وكذلك لاستقرار الصومال. وتشيد أوغندا بجهود الحكومة الاتحادية باتجاه إعادة بناء مؤسسات الدولة، بما في ذلك القطاعين الأمني والقضائي وجمع الإيرادات. لكن، لا تزال هناك تحديات رئيسية في هذه القطاعات وقطاعات أخرى. ومن المهم أن يقدم المجتمع الدولي المزيد من الدعم لمساعدة الحكومة في التغلب على هذه التحديات وبسط سلطتها على مزيد من الأراضي.

ولا تزال الحالة الأمنية في الصومال تحدياً خطيراً. وتقع المسؤولية الأساسية عن كفالة السلم والأمن في الصومال على عاتق الحكومة الاتحادية والشعب الصومالي نفسه. ولكي يتحقق هذا الأمر، يلزم البلد قوات مسلحة وقوات شرطة جيدة التدريب والتجهيز. والإبقاء على هذه القوات، مهم، ولتحقيق ذلك الهدف، من الضروري دفع أجور هذه القوات بشكل منتظم ومستدام. وتشمل المجالات المهمة الأخرى التي تتطلب الدعم، الصحة والتعليم والطاقة والمصائد والمرافق الأساسية. ولا بد من تناول هذه المجالات بسرعة بغية تغيير الحالة في الميدان. وناشد المجتمع الدولي مساعدة الحكومة الاتحادية في ذلك الصدد.

وسيتوقف نجاح جهود الحكومة الاتحادية في توحيد وإعادة بناء البلد بدرجة كبيرة على توفر الموارد الكافية التي يمكن التنبؤ بها. ولذلك، نناشد المجتمع الدولي مواصلة دعم الحكومة الاتحادية. وفي هذا الصدد، نرحب بمؤتمر إسطنبول المعني بالصومال، المقرر أن يعقد في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو. وسيتيح المؤتمر فرصة للصومال والمجتمع الدولي لاستعراض التقدم والتحديات في مجالات الأمن والمصالحة السياسية وتعمير البلد.

ومن المهم أيضاً مواصلة الجهود الرامية إلى الوصول بقوام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى مستوى قواتها

الاتحادية. ونلاحظ، بشكل خاص، إطلاق بعثة الاتحاد الأوروبي التدريبية في الصومال.

ويشجعنا التقدم الذي أفاد الأمين العام بإحرازه في ما يتعلق بأنشطة الأمم المتحدة في مقديشو. ونأمل أن تتوفر قريبا الظروف الأمنية والسياسية للسماح بتواجد أكبر للأمم المتحدة في العاصمة.

وفيما تعيد الحكومة الاتحادية بناء قوات الأمن لديها، يجب اتخاذ خطوات لتفادي استمرار السكان المدنيين في دفع ثمن الصراع. والفرار من مناطق الصراع، مثل مقديشو، ليس دائما ضمانا ضد العنف. وندين بقوة استيلاء جماعات مسلحة على مجمع طبي في ٧ أيار/مايو. كما بدا التجاهل الصارخ لمبدأ التمييز في الهجوم على مسجد في سوق البكارة، في ٢ أيار/مايو، والذي قتل وأصيب فيه عشرات الأشخاص الأبرياء.

وفي ظل هذه الخلفية، من المثير للجزع أن نعلم أن عمليات برنامج الأغذية العالمي لا تزال معلقة في جميع أرجاء وسط جنوب الصومال باستثناء مقديشو، وأن منظمة الصحة العالمية اضطرت إلى تقليص أنشطتها في البلد نظرا لنقص التمويل. فضلا عن ذلك، فإنه من المقلق أن النداء الموحد لعام ٢٠١٠ لم يمول منه سوى ١٥ في المائة.

ويمثل القرار ١٩١٨ (٢٠١٠) خطوة هامة لمكافحة القرصنة. ونشجع جميع أصحاب المصلحة على الاشتراك مع كينيا في معالجة شواغلها فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها لمحاربة الإفلات من العقاب في البحر. وترحب البرازيل أيضا بإنشاء المركز الإقليمي لمحاكمة المتهمين بأعمال القرصنة في سيشيل. ولا تتحمل دول المنطقة فحسب بل جميع الدول المتضررة، بما فيها دول العلم ودول جنسيات الضحايا، المسؤولية المشتركة عن التصدي لمشكلة القرصنة.

الأفريقي لعمامرة وأشكره على بيانه. ومن خلاله، أود أن أعرب عن تقديرنا للاتحاد الأفريقي على دعمه للصومال.

لقد تمكنت الحكومة الاتحادية الانتقالية من الصمود في وجه معارضة مسلحة شرسة، وإحراز التقدم في بعض المجالات المهمة لعملية جيبوتي والخطة الانتقالية. ورغم ذلك، لا تزال هناك تحديات كثيرة على الطريق صوب إحلال السلام في الصومال وتحقيق الاستقرار والازدهار فيه.

إن توقيع الاتفاق الإطاري في ١٥ آذار/مارس بين الحكومة الاتحادية وجماعة أهل السنة والجماعة إنجاز مهم في سياسة المصالحة التي اعتمدها الرئيس شريف. ونتطلع إلى تنفيذ الاتفاق، ونحث الجماعات المسلحة الأخرى على نبد العنف والانضمام إلى عملية جيبوتي. وينبغي النظر إلى قرار لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) المعنية بالصومال وإريتريا لإدراج حركة الشباب وثمانية أفراد في قائمة الجزاءات على أنه إنذار لكل الجماعات المعاندة.

وتبقى الوحدة داخل صفوف الحكومة الاتحادية وفيما بينها ضرورية لتحقيق مزيد من التقدم صوب السلام والاستقرار.

وتظل الحالة الأمنية في الصومال مسألة تثير بالغ القلق، رغم التقدم المحرز في الدعم الدولي لإعادة هيكلة قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويأسف وفدي، بشكل خاص، للهجمات على البعثة، بما في ذلك الهجوم الذي استهدف مقرها يوم ٢٧ نيسان/أبريل. ونعرب مرة أخرى عن التقدير لقوات أوغندا وبوروندي على إسهاماتهما في تحقيق الاستقرار في الصومال. وتشجعنا جهود كثير من الدول الأعضاء لتدريب وتجهيز وتمويل قوات البعثة وقوات الأمن التابعة للحكومة

لرئيس وزراء الصومال، في هذه المناقشة، وبسعادة السيد رمضان لعمامرة، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن.

واسمحوا لي بداية أن أشدد على أن النمسا تؤيد تأييدا كاملا البيان الذي سيدي به الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق اليوم.

وترحب النمسا أيضا ترحيبا، بإحراز الصوماليين، على الرغم من الحالة الأمنية والإنسانية الصعبة، بعض التقدم في عملية جيبوتي للسلام. وتشيد النمسا بتوقيع الاتفاق مع أهل السنة والجماعة. وينبغي أن ينصب التركيز الآن على تنفيذه وعلى مواصلة عملية التواصل، مع التركيز بصورة خاصة على اتباع نهج من القاعدة يأخذ في الاعتبار البنية القبلية الراسخة الجذور في المجتمع الصومالي.

وتود النمسا أن تؤكد مرة أخرى دعمها للحكومة الاتحادية الانتقالية واستمرار العملية السياسية، التي ينبغي أن تكون موسعة قدر الإمكان. ويحدونا الأمل أن تتمكن الحكومة الاتحادية الانتقالية، بدعم من المجتمع الدولي، من الاضطلاع بمسؤولياتها بصورة موحدة عن بناء مؤسسات الأمن وسيادة القانون والشروع في عملية المصالحة الوطنية.

واسمحوا لي أيضا أن أشدد على الإسهام الهام لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والبلدين المساهمين فيها بقوات، أوغندا وبوروندي، ومجموعة تدابير الأمم المتحدة لتقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وكذلك الدعم الكبير الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للبعثة لتحقيق الأمن والاستقرار في البلاد. وأود أيضا أن أبرز أن الاتحاد الأوروبي قد قرر زيادة مشاركته لتعزيز السلام والتنمية في الصومال، وشرع في الشهر الماضي في بعثة تدريبية في الصومال للإسهام في تدريب قوات الأمن الصومالية.

ونرحب بالاقترح الوارد في تقرير الأمين العام (S/2010/234) لاستعراض تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة في

وأود أيضا أن أشدد على أنه لا يمكن التوصل إلى حل شامل لمسألة القرصنة قبالة سواحل الصومال إلا من خلال معالجة أسبابها الجذرية في البر، على نحو ما أشار إليه العديد من الوفود هذا الصباح. وفي هذا الصدد، يشجع البرازيل ازدياد التعاون بشأن مكافحة أعمال القرصنة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية و "أرض الصومال" و "بونتلانند". ويمكن لهذا التعاون أن يبني الثقة ويحدث أثرا إيجابيا على المسائل السياسية الأخرى المتعلقة بمستقبل الصومال.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أقول بضع كلمات بخصوص التعمير والتنمية. إن التقدم المحرز في جمع الإيرادات وتحديد الحكومة الاتحادية الانتقالية تركيزها على توفير الخدمات الأساسية وإعادة تأهيل البنية التحتية أمور تستحق الثناء. فتلبيبة الاحتياجات الأساسية للسكان وتعزيز توليد الدخل يكتسبان القدر نفسه من الأهمية التي تكتسبها إعادة هيكلة قوات الأمن. ويمكن أن تقلص التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى حد كبير جاذبية التمرد ومليشيات القرصنة. ويتعين دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية بفعالية في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال بناء القدرة. ونرحب بعقد مؤتمر إسطنبول المعني بالصومال وننتظر إلى نتائجه.

إن الحالة في الصومال من بين أصعب التحديات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وينبغي تعزيز الشراكة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي. ولقد أثمرت هذه الشراكة فعلا، وهي أكثر السبل الواعدة نحو السلام والاستقرار في القرن الأفريقي.

السيد إينر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ولد عبد الله على إحاطته الإعلامية التي قدمها اليوم. وأرحب أيضا ترحيبا حارا بمشاركة معالي السيد عبد الرحمن إبراهيم، النائب الأول

وتدين النمسا بصورة قاطعة الهجمات الإرهابية الأخيرة، ويساورنا بالغ القلق إزاء الدعم الأجنبي الذي يتلقاه المتمرّدون. ويجب تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن تنفيذًا كاملاً وبنية حسنة، بما فيها تلك القرارات التي تفرض جزاءات موجهة وحظر توريد الأسلحة. فهذه التدابير ليست موجهة ضد الشعب الصومالي، بل ضد أولئك الذين يهددون السلام والأمن والاستقرار.

وما زالت الحالة الأمنية للشعب الصومالي غير مقبولة ولا تسمح بتقديم المساعدة التي تُمس حاجة الشعب إليها. وكثرة الأسلحة والجماعات المسلحة هي أيضاً سبب جذري للارتفاع الحاد في أعمال القرصنة. ومن الأهمية بمكان ألا ننظر إلى القرصنة على أنها تهديد لخطوط النقل الدولية الرئيسية فحسب، بل أيضاً عامل يزيد من تفاقم الحالة الأمنية والإنسانية في الصومال. ولذلك، تشدد النمسا على أهمية الأنشطة الحازمة للحجم أعمال القرصنة في المنطقة مثل عملية الاتحاد الأوروبي البحرية أتلانتا.

وأخيراً، يحدونا الأمل أيضاً أن يصدر التقرير المقبل للأمين العام ضمن إطار زمني يسمح بأخذه في الاعتبار لدى التحضير للمناقشة.

الرئيس: أود الآن أن أدلي ببيان بصفتي ممثلاً للبنان.

أود أن أرحب مجدداً بحضور النائب الأول لرئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال ووزير الثروة السمكية والموارد البحرية، معالي السيد عبد الرحمن إبراهيم، وأتقدم إليه بالشكر على مداخلته القيمة. كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد أحمد ولد عبد الله على إحاطته الإعلامية الشاملة.

إن لبنان يدعم عملية جيبوتي للسلام ويرحب بالتطورات السياسية الإيجابية، بما في ذلك توقيع الاتفاق بين الحكومة وأهل السنة والجماعة. ويشدد لبنان على أن معالجة

الصومال، وتنطلع إلى عرض النتائج على مجلس الأمن. ومن الهام فعلاً أن يتم تنسيق عمل كيانات الأمم المتحدة في الصومال بصورة أفضل. وتنطلع أيضاً إلى مؤتمر إسطنبول القادم المعني بالصومال.

ويساورنا بالغ القلق إزاء الحالة الأمنية الهشة، وما لهذه البيئة من آثار على الحالة الإنسانية وحقوق الإنسان. فنحو ٣,٢ مليون نسمة، نصف شعب الصومال تقريباً، بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ويؤدي انعدام الأمن الغذائي والقيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية إلى تفاقم الحالة. أما بخصوص ارتكاب أية مخالفات في إدارة المعونة الإنسانية التي أثّرت في تقرير فريق الرصد المعني بالصومال (S/2010/91)، فإننا نعتبر أنه من الأهمية بمكان أن يتم التحقيق فيها ومعالجتها بصورة ملائمة. ويجب استئناف إيصال المساعدات الإنسانية حالما تسمح الحالة الأمنية بذلك. وفي الوقت نفسه، أود أنؤكد مجدداً على تقدير النمسا لتفاني ومشاركة العديد من العاملين في المجال الإنساني الذين يقبلون التعرض لأخطار كبيرة وذلك للتخفيف من محنة السكان المدنيين في الصومال.

وما فتئت حالة حقوق الإنسان في الصومال مشكلة عويصة. ويساورنا بالغ القلق إزاء الآثار المدمرة للصراعات المسلحة على المدنيين، واستمرار الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان. وندعو جميع الأطراف إلى كفالة حماية المدنيين امتثالاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ونكرر أيضاً إدانتنا لتجنيد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة ونطالب بإطلاق سراحهم فوراً. ونرحب بجرارة بالتدابير التي اتخذتها الحكومة الاتحادية الانتقالية للتركيز على حماية حقوق الإنسان بصفتها عنصراً أساسياً لعملية السلام. ولقد أثلج صدرنا أيضاً نية الحكومة الاتحادية الانتقالية التصديق على اتفاقية حقوق الطفل.

وحول الدعم المالي، نشكر الدول المانحة لدعمها ولوفائها بجزء مهم من تعهداتها في مؤتمر بروكسل الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ونحثها على تقديم المزيد من الدعم، وخاصة لبلوغ أهداف النداءات الإنسانية للعام الحالي.

وحول الحالة الإنسانية، ندين الهجمات التي يشنها المتمردون على العاملين في المجال الإنساني. ونعرب عن قلقنا إزاء الأدلة على تجنيد الأطفال، كما نشعر بقلق خاص إزاء التهديدات المتكررة ضد الصحفيين.

وحول النهج التدريجي، المعروف بالنهج القائم على ثلاث مراحل، نؤيد الإسراع في تنفيذ المرحلة الثانية من النهج التدريجي لتعزيز تواجد الأمم المتحدة في الصومال، وبالتالي، توجيه رسالة دعم من مجلس الأمن لعملية جيبوتي للسلام.

وحول بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وفي غياب قوة سلام دولية، فإننا ندعو الجهات المانحة إلى المساهمة في تسديد تكاليف هذه القوة ونثني على مساهمة الاتحاد الأفريقي والبعثة لإحلال سلام دائم في الصومال. كما نعرب عن تقديرنا لالتزام أوغندا وبوروندي في هذا الصدد.

وفي الختام، إننا نتطلع إلى المؤتمر القادم حول الصومال في إسطنبول، وندعو إلى تضافر كل الجهود الدولية والإقليمية من أجل إنجاحه.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل النرويج.

السيد ويتلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية):
النرويج عضو مؤسس في فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال، ونحن نترأس مجموعة الأصدقاء هنا في نيويورك.

إن عملية جيبوتي عملية صومالية. يملكها ويقودها الصوماليون. وينبغي أن تقود الحكومة الاتحادية العملية، وأن

الوضع في الصومال، حيث حوالي ٤٣ في المائة من السكان بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، لا ينبغي ألا تتم من خلال محاربة التمرد والتركيز على الأمن فحسب، رغم أهمية ذلك طبعاً، وإنما أيضاً من خلال بناء المؤسسات وتقديم المساعدة الإنمائية. وبهم لبنان التركيز على النقاط التالية.

فيما يتعلق بالأمن، نعرب عن قلقنا الشديد إزاء أعمال العنف الأخيرة جرّاء هجمات الميليشيات المناوئة للحكومة والاشتباكات فيما بين المتمردين أنفسهم، مما أدى إلى مقتل العديد من الأبرياء. وهذه التراعات تؤكد على أهمية تجهيز ودعم القوات النظامية الصومالية بشكل سريع، للعمل على بسط سلطة الحكومة، وإدماج أولئك الذين يفرون من الجماعات المتمردة. وفي هذا الإطار، نرحب بإعداد الحكومة للخطة الوطنية للأمن وتحقيق الاستقرار. وندعو الجهات المانحة إلى تعزيز مساعدتها في بناء الأجهزة الأمنية الصومالية ودفع رواتبها من خلال هذه الخطة.

أما بخصوص القرصنة، فإننا ندين أعمال القرصنة والسطو المسلح، لا سيما أنها تشكل خطراً على الملاحة التجارية والدولية، كما أنها تعيق وصول المساعدات الإنسانية. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية القرار ١٩١٨ (٢٠١٠) ونرحب بجهود الدول والمنظمات الإقليمية التي تنشر السفن البحرية في المياه الإقليمية للصومال وخليج عدن. ونأمل أن يلقي هذا التواجد الدولي المتزايد بعض الضوء على المعلومات المتواترة حول الصيد غير المشروع وإلقاء النفايات الصناعية قبالة سواحل الصومال. وفي هذا الإطار، نرحب بمقترح السيد ولد عبد الله بشأن دفع بدلات رخص الصيد في المياه الإقليمية للحكومة الصومالية. وبعد تأكيد ما عبرنا عنه سابقاً من أن حل الأسباب الجذرية للقرصنة في نهاية المطاف يعيدنا إلى البر الصومالي، فالتنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر في البر، فضلاً عن استكمال العملية السياسية تبقى هي الأساس لحل مشكلة القرصنة.

عموما، في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة، وكذلك مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

وإدراكا للأهمية القصوى التي تكتسبها قضية الأمن في الصومال، نشيد بجهود وتضحيات الاتحاد الأفريقي وآخرين، خاصة البلدين المساهمين بقوات وقوات شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال - أوغندا وبوروندي - في مساعدة محاولات الحكومة الاتحادية لإضفاء الاستقرار على الحالة في البلد، ونحث البلدان الأخرى القادرة على ذلك على أن تحذو حذوهم. إن السلام والاستقرار في الصومال ليسا مهمين للصوماليين أنفسهم فحسب، ولكن أيضا لمنطقة القرن الأفريقي بأكملها وما وراءها.

وشاركت النرويج على نحو فعال للغاية أيضا في مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. فقد نشرنا فرقاطة في المنطقة وترأسنا الاجتماع الأخير لفريق الاتصال. كما أن النرويج مانح كبير للصندوق الاستثماري المنشأ هنا في الأمم المتحدة. لقد تحقق تقدم مشجع وتنطلق لمواصلة العمل مع الدول الأخرى والمنظمات الإقليمية في هذا الشأن.

الرئيس: أعطي الكلمة للسيد بيدرو سيرانو، الرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد سيرانو (تكلم بالإنكليزية): أود، أن أشكركم، سيدي، على دعوة الاتحاد الأوروبي لهذه المناقشة المهمة التي تنعقد في الوقت المناسب. كما أشكر معالي السيد عبد الرحمن إبراهيم، النائب الأول لرئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، على بيانه. وأود أنؤكد له استمرار التزام الاتحاد الأوروبي بمساعدة الصومال. كما أتوجه بالشكر إلى مفوض الاتحاد الأفريقي لعمامرة وإلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد أحمد ولد عبد الله، على إحاطتيهما الإعلاميتين وعملهما القيم للغاية.

تفعل ذلك بنهج موحد. وتثني النرويج على الاتفاق بين الحكومة الاتحادية وأهل السنة والجماعة في آذار/مارس. كما نشيد بالاتفاق الجديد بين الحكومة الاتحادية وبونتلاندي. إننا نشهد تحولاً سياسياً في الصومال. ومن المهم أن يبقى هذا الباب مفتوحاً أمام الآخرين. لكن، تنفيذ الاتفاقات أكثر أهمية من توقيعها، وينبغي حث الحكومة الاتحادية على تناول هذه المسألة بجدية.

وإذ نأخذ في الاعتبار اقتراب نهاية الفترة الانتقالية في آب/أغسطس ٢٠١١، ينبغي مضاعفة الجهود لتحسين الحالة الأمنية وتعزيز العملية السياسية وتحسين حياة الأطفال والنساء والرجال في الصومال. نحن ندرك أن الحكومة الاتحادية الانتقالية تواجه عوائق وتحديات هائلة، كما ندرك أن المجتمع الدولي ربما لم يكن مستعداً لتقديم الدعم والمساعدة اللذين كانت تتوقعهما الحكومة الاتحادية.

لقد حولت النرويج في الآونة الأخيرة، ولأول مرة، مبلغاً صغيراً من دعمنا للحكومة الاتحادية مباشرة عن طريق المصرف المركزي الصومالي. وهذا أساساً اختبار لنرى ما إذا كان سينجح بطريقة تتفق مع النظم واللوائح التي يجب أن نلتزم بها عندما نسدد أموالاً عامة. وبعبارة أخرى، نود أن يوفر هذا المال خدمات محسنة في مدينة مقديشو. وإذا حدث ذلك، سنقدم المزيد.

ورغم أن الهدف الرئيسي هو وضع نهاية للأزمة الإنسانية الدائمة في الصومال، فإن النرويج ستظل شريكا رئيسياً في ما يتعلق بالمساعدة الإنسانية للصومال. ونود أن نشيد بالأمم المتحدة لاتخاذها خطوات لمعالجة المزايع الواردة في آخر تقرير لفريق الرصد المعني بالصومال التابع للجنة الجزاءات (S/2009/91).

كما سنواصل دعمنا الفعال للممثل الخاص للأمين العام، وتنفيذ عملية جيبوتي وجهود السلام والمصالحة

ولا بد أن يكون المجتمع الدولي على استعداد لدعم هذه العملية.

وفي هذه الأثناء، من المهم أن تواصل الحكومة الاتحادية جهودها للتواصل في إطار اتفاق جيبوتي لتوسيع القاعدة السياسية للحكومة. وينبغي أن تواصل المؤسسات الاتحادية الانتقالية العمل بشكل بناء للتصدي للتحديات المستقبلية الهائلة. وكما أكد ذلك فريق الاتصال الدولي، من المهم أيضا زيادة الشفافية المالية والمساءلة.

وأعرب عن التقدير للجهود الدؤوبة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وممثليهما الخاصين، السفير ولد عبد الله والسفير ديارا، بهدف إحلال السلام في الصومال. لقد قدم الاتحاد الأوروبي حوالي ٩٠ مليون يورو لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال منذ إنشائها في عام ٢٠٠٧. وتضطلع أوغندا وبوروندي بدور مهم في تنفيذ ولاية هذه البعثة. ونأمل أن تنضم إليهما بلدان أخرى في المساهمة في البعثة.

وفي ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠، أطلق الاتحاد الأوروبي بعثة تدريب عسكرية في الصومال. والهدف من هذه المبادرة، تماشيا مع القرار ١٨٧٢ (٢٠٠٩)، هو دعم المؤسسات الاتحادية الانتقالية في الصومال من خلال تدريب ألفي مجند صومالي. وينبغي أن يساعد هذا الإسهام في التنمية المستدامة للقطاع الأمني الصومالي في توفير مناخ حياة أكثر أمنا للصوماليين العاديين. وفي تعاون وتنسيق وثيقين مع الشركاء الدوليين، ولا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، سيجري القيام بهذه البعثة التدريبية في أوغندا، حيث يتم بالفعل تدريب القوات الصومالية. وأود أن أشكر الحكومة أوغندية على مساعدتها الفعالة للاتحاد الأوروبي في هذا الصدد. كما أود أن أنوه بالمساعدة القيمة التي تقدمها الولايات المتحدة في مجالات رئيسية.

يؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام، كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة، ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

وتوخيا للإيجاز، سألخص النقاط الرئيسية لبياني المكتوب الذي جرى تعميمه للتو. إن استمرار الهجمات المميتة ضد عملية السلام الصومالية والحكومة الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي يعصف بحياة سكان الصومال. إن نهجا شاملا يضم المصالحة والتواصل، والأمن والتنمية، وحقوق الإنسان والحكم المتناسك ضروري للتصدي للتحديات التي تواجه الصومال. ولذلك لا بد أن يبقى المجتمع الدولي مشاركا بفعالية.

وفي عام ٢٠٠٩، عزز الاتحاد الأوروبي نهجه الشامل تجاه المنطقة باعتماد سياسة الاتحاد الأوروبي للقرن الأفريقي. وعملا بهذه السياسة، يعزز الاتحاد الأوروبي حاليا مشاركتة دعما للاستقرار والتنمية في الصومال. وستزور المثلة السامية آشتن المنطقة قريبا لتعيد تأكيد التزام الاتحاد الأوروبي بمكافحة القرصنة، ولاستكشاف آفاق تعميق التعاون مع بلدان المنطقة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود التي بذلتها مؤخرا الحكومة الاتحادية والشركاء في الصومال لتوحيد صفوفهم لكفالة الاستقرار والانتعاش الموسعين على الصعد الاتحادية والإقليمية والمحلية. إن الاتفاق بين الحكومة الاتحادية وأهل السنة والجماعة، الذي وقع في أديس أبابا في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠، مهم بشكل خاص. وتنفيذ هذا الالتزام يمكن أن يكون نقطة انطلاق لإنجاز المهام الاتحادية الانتقالية المعلقة وفقا للميثاق الاتحادي الانتقالي واتفاق جيبوتي لعام ٢٠٠٨.

الرئيس: أشكر السيد سيرانو على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن للسيد أحمد ولد عبد الله، للرد بإيجاز على ما أبدي من تعليقات.

السيد ولد عبد الله (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على ترأس هذه الجلسة وعلى منحي الفرصة للتكلم مرة أخرى. بادئ ذي بدء، أعرب عن تقديري لكم ولأعضاء المجلس على الكلمات الرقيقة التي وجهتموها لي، ولزملائي ومكتبي ولأمين العام.

ثانياً، ألاحظ مع عظيم التقدير اهتمام المجلس المتجدد والعملية بالحالة في الصومال وبالتقدم المحرز، الذي يحتاج إلى التوطيد. ولا بد أن نواصل دعم هذه الحكومة، لمواجهة أي صعوبات قد تعترضها داخل البلد. وبدون حكومة لن يكون هناك أي تقدم.

ثالثاً، أود أن أنوه على وجه الخصوص بالدعم الإيجابي لزيادة تكامل منظومة الأمم المتحدة بغية مساعدتها كي تكون مطلعة بشكل أفضل وأكثر فعالية في تقديم مختلف أشكال المساعدات. كما ألاحظ مع التقدير تشجيع فكرة عودة المجتمع الدولي إلى مقديشو كي يكون أقرب للضحايا وأكثر فعالية. ولا يمكننا أن نواصل تناول مسألة الصومال بالتحكم عن بعد.

رابعاً، إن الدعم الهائل لمؤتمر إسطنبول المعني بالصومال مشجع للغاية، وسيعزز حكومة الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد وجهوده لإحلال السلام مع كل الصوماليين المستعدين للعمل على تحقيق الاستقرار والتخلي عن السلاح.

وأخيراً، أناشد كل الأطراف المشاركة في العملية أن تسهم في دفع المرتبات لأعضاء البرلمان والجنود بشكل فعال وفي الوقت المحدد. إن عدم دفع المرتبات سبب أصلي لكثير من جوانب الأزمة التي تعيشها الحكومة. وبالتالي فإن الانتظام

ويدرك الاتحاد الأوروبي أن مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال تستلزم انخراطاً مستمراً وشاملاً. ويرحب الاتحاد الأوروبي بعمل فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال. وتحقق العملية البحرية للاتحاد الأوروبي، عملية أتلانتا، التي أطلقت وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، نتائج إيجابية، وجرى مؤخراً تمديد ولايتها. وستوفر المناقشة بشأن القرصنة في الدورة المقبلة للجمعية العامة فرصة لمواصلة مناقشة هذه المبادرات. وسيكون قائد العمليات في عملية أتلانتا، الأميرال بيتر هيدسون، أحد المتكلمين. إن الوسائل الفعالة لتقديم القراصنة المشتبه بهم إلى العدالة مهمة لوضع نهج شامل، وتستحق البلدان المجاورة الإشادة للمساعدة التي قدمتها في هذا الصدد.

ومن المهم أن يبقى النهج الدولي تجاه الصومال نهجاً استراتيجياً، يتجاوز النظر في الدعم العاجل لقطاع الأمن ليتناول أيضاً احتياجات التنمية الطويلة الأجل. وتعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم معونة إنمائية بمقدار ٢١٥ مليون يورو خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣، ليصبح الاتحاد الأوروبي - ودوله الأعضاء - أكبر مانح للصومال. ويجري إيلاء اهتمام خاص للحكومة والأمن ودعم المجتمع المدني والتعليم والقطاعات الإنتاجية والتنمية الريفية. وفضلاً عن ذلك، سيقدم الاتحاد الأوروبي معونة إنسانية بمقدار ٣٥ مليون يورو للصومال في عام ٢٠١٠.

وسيوفر المؤتمر الدولي المعني بالصومال المقرر عقده في إسطنبول في نهاية أيار/مايو فرصة جديدة لتناول الجوانب المختلفة لهذه الأزمة. وينبغي أن يعطي زحماً متجدداً للانخراط الدولي في الصومال في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وينوي المفوض الأوروبي للتنمية، السيد أندريس بيالغس، المشاركة في المؤتمر. وكما قلت في البداية، أؤكد للمجلس والصومال الانخراط الثابت للاتحاد الأوروبي في الصومال.

يوم وكل لحظة عن الحالة في الصومال. ويذللان كل ما في وسعهما لقول ما يستطيعان قوله عن الصومال. لكن، كي أكون صريحا وأميناً، ما من شيء يقولانه أو يقوله أصدقاء الصومال الآخرين يراه الشعب الصومالي فعلاً. ويؤسفني ذلك.

وبالنسبة للمملكة المتحدة والولايات المتحدة، نعم إن المملكة المتحدة أكبر مانح للصومال، إذ تعهدت بتقديم مبلغ يتراوح بين ١٥٠ و ١٨٠ مليون دولار. وذكر ممثل المملكة المتحدة في وقت سابق التعهد بمبلغ ٦٠ مليون دولار للصومال. وكثير من المال ينفق باسم الصومال، لكن حكومي لم تتوصل بأي شيء. وأنا مسؤول عن الشعب الصومالي. إذا لم يثق فينا أي أحد، فبمن يثقون؟ الثقة والمسؤولية عن العبء الصومالي تكمن فينا. ينبغي الثقة فينا ومساءلتنا عما يعطى لنا لتوزيعه على الشعب الصومالي. إذا لم تكن هناك ثقة، فلسنا حينئذ أطراف مسؤولة.

وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للإشارة إلى فريق الرصد في تقرير الأمين العام (S/2010/234). كما أشكر ممثل النرويج على إشارته إلى الفريق أيضاً. وقد أحاطت حكومة بلدي علماً بمجدية شديدة بتقرير الفريق (S/2010/91). وأنشأنا لجنة لمواصلة التحقيق في المزاعم. وسيجري إبلاغ أعضاء لجنة الجزاءات بالنتائج. وعلى الرغم من أنني شخصياً اتهمت بالباطل، فإنني أود أنؤكد لمجلس الأمن أن اللجنة التي أنشأها رئيس الوزراء ستواصل تحقيقها. كما سيتم إبلاغ المجلس بالنتائج. وسيخضع أي شخص جرى اتهامه للمساءلة أمام اللجنة. ولكن إذا جرى اتهام شخص ما بالباطل أو بلا أساس، فإننا نود أن يتخذ مجلس الأمن إجراءات ضد من جمعوا فعلاً الأنباء الكاذبة.

إن الكثير من الصوماليين يموتون الآن بسبب التقرير. والمعونة التي يفترض أن تصل إلى الشعب الصومالي لا تصل

دفع المرتبات أو عدم الدفع تأثيراً حاسماً على الاستقرار داخل الصومال.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد الرحمن إبراهيم، الذي يود الإدلاء ببيان آخر.

السيد إبراهيم (الصومال) (تكلم بالإنكليزية):

اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أشكركم مرة أخرى على تفانيكم تجاه هذه القضية، الصومال. كما أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن الآخرين الذين قالوا بصدق أيضاً كل ما في جعبتهم بشأن الصومال. وأود أيضاً أن أعرب عن خالص الشكر لتلك البلدان التي دفعت أموالاً دافعي الضرائب لديها إلى الصومال، ولا سيما، الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية واليابان والنرويج، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي.

كما يسعدني أن أشير هنا، باسم حكومي، وكما ورد في الفقرة ٢٥ من تقرير الأمين العام (S/2010/234)، إلى أنه تم بالفعل تسلم حوالي ١٤٧,٦ مليون دولار من التعهدات المستوفاة، بفضل مدفوعات بلجيكا والاتحاد الأوروبي. وفي الفقرة ٢٦، نرى أن ٣٤٠.٠٠٠ دولار دفعت إلى مصرف الصومال المركزي. وبذلك يستطيع أعضاء المجلس رؤية مقدار ما وصل بالفعل للشعب الصومالي من الأموال التي جرى التعهد بها. وتود حكومي أن تسأل المجتمع الدولي ما الذي يريدنا أن نبينه في مكافحة الإرهابيين الذين لهم "أب" سخي - يحصلون على كثير من المال - في الوقت الذي لا نحصل فيه على أي شيء إطلاقاً. كيف يمكن أن نكافح هؤلاء الإرهابيين الذين يدمرون شعبنا وبلدنا، عندما يحصل أفراد جماعة "الشباب" والجماعات الأخرى على الأموال من آباءهم أو أعمامهم؟

وأشكر أحمد ولد عبد الله وشقيقي مفوض السلام والأمن للاتحاد الأفريقي. إنهما يواصلان النضال والكلام كل

أسيرة لمقابلته في نيروبي لإبلاغه برغبتنا في الانضمام إلى عملية السلام. وهنا أمام أعضاء المجلس، أود كذلك أن أشكر القوات المسلحة لأوغندا وبوروندي التي يدفع أفرادها الثمن من دمائهم لكفالة وقوف الصومال على قدميه من جديد. وسنتذكر نحن وأبناؤنا أيضا جميع من يساعدوننا على تحقيق ذلك.

الرئيس: أشكر معالي النائب الأول لرئيس وزراء الصومال على بيانه الإضافي.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٣.

إليه. وجميع أعضاء المجلس يعرفون ذلك. وقد أدى التقرير فعلا إلى إيجاد حالة بليلة كبيرة في حكومة بلدي وفي أوساط المواطنين. وأعداؤنا - من حركة الشباب وغيرها من الجماعات - يسخرون منا. وهم في غاية السعادة بما جاء في تقرير فريق الرصد التابع لمجلس الأمن. وتقرير الفريق يساعد أعداء الصومال حقا. وبدون أن يعن أعضاء الفريق التفكير فيما يكتبونه أو يحاولون فهمه، ساعدوا حركة الشباب والإرهابيين. وحبذا لو فكروا بترو قبل اتخاذ إجراء. ونحن، باعتبارنا الحكومة الصومالية، على استعداد للتعامل مع هذه المسألة بجدية والتحقيق فيها واتخاذ إجراءات شاملة.

وأود أن أشكر جميع أعضاء المجلس الذين تكلموا بمشاعر صادقة عن مساعدة الشعب الصومالي. وعلى وجه الخصوص، لن ننسى أبدا ما يفعله أحمد ولد عبد الله من أجل الشعب الصومالي. وقد كنت واحدا من أوائل من قدموا من